أوراق إستراتيجية

سلسلة غير دورية تُعنى بالشؤون الاستراتيجية

العلاقات الصينية - الأميركية

الوضع الراهن، آفاق التطور والاستراتيجيات

ليونيل ڤيرون

العدد الأول

تشرين الاول ٢٠١٢

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

العلاقات الصينية - الأميركية:

الوضع الراهن، آفاق التطور والاستراتيجيات

العلاقات الصينية – الأميركية:

الوضع الراهن، آفاق التطور والاستراتيجيات

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أوراق استراتيجية: سلسلة غير دورية تُعنى بالشؤون الاستراتيجية.

إعداد: الباحث الفرنسي ليونيل ڤيرون Lionel Vairon

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تشرين الأوّل ٢٠١٢ الموافق ذو القعدة ١٤٣٣هـ.

ترجمة وتحرير: الأستاذ صالح الأشمر

العدد: الأوّل

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد فوق صيدلية سبيتي ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن مواقف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

العلاقات الصينية . الأميركية:

الوضع الراهن، آفاق التطوّر والاستراتيجيات ٩

إستراتيجية التطويق والحرب الباردة ١١

الوضع الراهن ١٤

آفاق التطوّر ١٨

الاستراتيجية الأميركية ٢٠

الردود الصينية ٢٤

الوضع البحري ٢٧

قوّة ناعمة آفلة وقوّة ناعمة بازغة؟ ٢٨

النقاش في الولايات المتحدة والصين ٣١

الخلاصة ٣٤

العلاقات الصينية - الأميركية:
الوضع الراهن، آفاق التطور والاستراتيجيات

ليونيل فيرون*

تدور هذه الأيام نقاشات مستفيضة في الأوساط المعنية بالتحليل الاستراتيجي والعلاقات الدولية بخصوص تصاعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة ومستقبل العلاقات بينهما. ويجد كثير من الفاعلين المتوسطين بين العملاقين أنفسهم أسرى منطقي القوتين اللتين هم مدعوون إلى اتخاذ موقف منهما. وقد أحدثت الأزمة الاقتصادية والمالية والانتفاضات العربية تغييرات جغراسيّة مهمّة ما زلنا غير مدركين لأبعادها كافة. ودخل العالم في حقبة تاريخية جديدة لا تزال مآلاتها غير محقّقة بيْد أن أصحاب القرار يستشعرون على نحو مشوّش انبثاق نظام عالمي جديد. ولا ريب في أن الأميركيين والأوربيين هم المعرّضون أكثر من غيرهم للتهديد الذي يمثله هذا المنظور، من حيث إن هيمنتهم على العالم كانت مطلقة خلال خمسة قرون لا يشاركهم فيها أحد تقريباً. أما المحاولة قصيرة الأمد- على المستوى التاريخي- التي قام بها بلد غير أوروبي للارتقاء إلى وضع القوة العظمى، أي محاولة اليابان في عهد ميجي من عام ١٨٦٨ إلى عام ١٩٤٥، فقد انتهت بفشل مدوّ تحت وطأة أشد مظاهر القوة الأوروبية إدهاشاً وتأثيراً في التاريخ _ استخدام السلاح النووي مرّتين _ وبإذعان الشعب الياباني نهائياً للشروط الأميركية وانحياز الإمبراطورية اليابانية إلى الإستراتيجية الأميركية لاحتواء الكتلة الشيوعية. ومع بروز الصين في النظام الاقتصادي

* باحث في الشؤون الاستراتيجية.

العالمي، ثم دخولها المتدرّج في النظام الجغراسي. شرّعت أبواب عصر جديد أمام الشعوب غير الأوروبية. وكان هذا العصر قد ابتدأ في الحقيقة عام ١٩٠٥ مع النصر الذي أحرزته اليابان على الإمبراطورية القيصرية في بورت أرثور، وهو أول انتصار لقوة غير أوروبية على بلد عربي، غير أنه توقف فجأة من دون أن يؤتى ثماره. أما الصين، الأعقل، والأعلم بمواطن ضعفها، والأقل غطرسة، فقد اختارت بناء قوتها الإجمالية بصبر وتؤدة، متلافية أي اصطدام جبهيّ مع القوى الرئيسية، الولايات المتحدة وأوروبا، ومؤكدة في الوقت عينه بحزم مطّرد على سيادتها وحقها في الكلام، الذي يمثل موضوعاً مهماً في النقاش الدائر في الصين حاليا[1].

ثم إن تشتت الاتحاد الأوروبي والصعوبات التي تعترض مسعاه لبناء وجهة نظر موحّدة في مجال السياسة الدولية، وكذلك في العديد من المجالات الأخرى، شجّعت المسؤولين الصينيين على قياس مستوى قوتهم بمقياس قوة الولايات المتحدة. وعلى ذلك فالمعيار أميركي. والطريق طويل جداً غير أن الهدف النهائي واضح للصينيين: لا يتعلق الأمر البتة بالحلول محل القوة الأميركية وبلوغ منزلة القوة العظمى الوحيدة، وهو ما يتعارض وفلسفة الين واليانغ الصينية، حيث لا يمكن لأحدهما أن يوجد من دون الآخر، بل المقصود بلوغ مستوى من القوة من شأنه أن يستبعد نهائياً أي تهديد وجوديّ للسيادة الصينية ويسمح بضمان تنمية مستدامة ويؤدي في النهاية إلى بلوغ الشعب الصيني مستوى معيشة يضاهي مثيله في البلدان الغربية وفي اليابان. من أجل ذلك يتعيّن على الصين أن تحدّد مجالها السيادي قبالة الضغوط الأميركية، وأن تجعل المسؤولين الأميركيين يدركون مبلغ الكلفة التي يرتّبها على بلادهم انتهاج سياسة القبول بفكرة التقاسم– الغريبة والشاذّة في نظر الأميركيين– تقاسم القوة، وتقاسم القرارات الكبرى على صعيد المجتمع الدولي، وتقاسم الثروات. وفي هذه الحقبة التي يمكن نعتها بالإرشادية تنبري الصين مع أزمة العام ٢٠٠٨ إلى النهوض في وجه أميركا متحصّنة خلف قناعاتها اليقينية وتعطشها إلى القوة والهيمنة.

---

١ _(الحق في الكلام ساعد الغرب في السيطرة على العالم) Li shemming ، global time ، zo juin zo11
(من أجل التصدي لحق الكلام الغربي ينبغي للصين أن تثق بنفسها في هدوء) global time، 18 fereries zo12

إستراتيجية التطويق والحرب الباردة

تحتل الولايات المتحدة منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول ١٩٩١ مكاناً فريداً في التاريخ. فلم يسبق قط في القرون الماضية أن امتلك بلد ما مثل هذه القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، مصحوبة بقوة ناعمة غير مألوفة. وفي أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي بدا أن ليس بإمكان أي قوة أن تنافس الولايات المتحدة في مستقبل مُتخيّل، ما سمح للرئيس الأميركي جورج بوش أن يؤكد في خطابه عن حال الأمة عام ١٩٩١ «إن قائد الغرب أضحى قائد العالم» «والولايات المتحدة هي زعيمة العالم لهذا العصر بلا منازع. آنذاك كانت الصين تتخبّط في غمرة الاضطرابات السياسية لما بعد أحداث ساحة «تيان أن مين» في بكين ولم تكن قد التقطت أنفاسها بعد هذه الرضّة الوطنية الكبرى. وكان لا بد من انتظار العام ١٩٩٢ وجولة دينغ كسياو بينغ الشهيرة في الجنوب لكي يصدر أمر التنمية الاقتصادية مجدّداً ويصار إلى إقرار التدابير الرامية إلى تنشيط النمو. لكن بروز الصين سرعان ما اتخذ منذ أواسط عقد التسعينيات مظهراً جديداً ما لبث أن أخذ يقلق شركاءها الأميركيين والأوروبيين. ذلك أن تنامي ميزانية الدفاع وموقف بكين الحازم من ملف تايوان في مواجهة واشنطن، والتدرج في إقامة علاقة تعاون جديدة مع روسيا، أسفرت في عام ١٩٩٦ عن إنشاء مجموعة شنغهاي التي تحوّلت في مناسبة الدخول في منظمة أوزبكستان عام ١٩٩٦ إلى منظمة تعاون شنغهاي، والتقارب مع نيودلهي على الرغم من بقاء بعض المسائل المتنازع فيها، كل هذه الثوابت مقترنة بازدهار اقتصادي قوي حملت الولايات المتحدة على التخفيف من حدّة اعتدادها بالنفس والانكباب على التحديات الإستراتيجية التي تطرحها هذه القوة الصينية الصاعدة.

أما بكين فكانت تبذل جهوداً متواصلة لمتابعة وتعميق الإستراتيجية الموضوعة موضع التنفيذ منذ بداية الإصلاحات في عام ١٩٧٨ والرامية إلى إشاعة السلام في محيطها. وكانت الصين قد عرفت خلال ثلاثة عقود من الماويّة ثلاثة نزاعات كبرى واشتباكات وحوادث مسلحة على نطاق أضيق مع العديد من جيرانها. وكانت الحرب الكورية في الاعوام ١٩٥٠–١٩٥٣ والحرب مع الهند عام ١٩٦٢ وأخيراً الحرب مع فيتنام عام ١٩٧٩، قد طرحت بوضوح مسألة تأثير عدم الاستقرار الإقليمي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما كان دينغ كيسياو بينغ قد حدّد كأولوية مركزية ودائمة إعادة بناء اقتصاد

متين، بصفته شرطاً جوهرياً لمضّي الصين على طريق القوة الشاملة، غدت الدبلوماسية الإقليمية وتسوية النزاعات أداة لتلك القوة الجديدة. وهكذا تمّت بصورة تدريجية تسوية النزاعات الحدودية المتعدّدة مع روسيا، ومع الدول الجديدة في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا من طريق المفاوضات، التي ارتضى فيها المسؤولون الصينيون أحياناً التراجع عن مطالبات تاريخية بغية التوصّل إلى اتفاقات حدودية نهائية. وفي أواخر التسعينيات كانت جميع النزاعات تقريباً قد حُلّت باستثناء النزاع مع الهند بخصوص السيادة على منطقة أروناشال براديش، والنزاع التاريخي على مجموعة جزر سونكاكو–دياويته الذي يشمل أربع دول من منظمة آسيان ASEAN وتايوان والصين الشعبية نفسها. ومع ذلك فقد توصل الأفرقاء في هذا الملف (دول آسيان والصين) إلى التوقيع «على إعلان سلوك الأفرقاء في بحر الصين الجنوبي» وكان ذلك في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٢ في العاصمة الكمبودية فنوم بنه، وقد ساعد هذا الاتفاق على تهدئة الأنفس في المنطقة لسنوات عدّة.

أما الولايات المتحدة التي تضاعف قلقها إزاء هذا الاختراق الصيني في آسيا الذي يتجلّى في تهدئة التوترات في تلك القارة وحصول تقاربات كانت تُعدّ حتى ذلك الحين مخالفة للطبيعة (الصين– الهند، الصين – روسيا، الصين – فيتنام) فبدأت في عهد جورج بوش الابن حملة إغراء تجاه دول آسيوية عدّة بغية التصدّي لتلك التقاربات. وكانت الهند على وجه الخصوص موضع اهتمام كلّي من قبل واشنطن نظراً إلى ما لها من أهمية على المسرح الاستراتيجي الآسيوي والخصومة التاريخية بين القوتين الأكبر من حيث عدد السكان. آنذاك وعدت واشنطن نيودلهي برفع حظر التعاون النووي المدني الذي كان قد فرض عليها في أعقاب الأزمة الهندية – الباكستانية في ربيع العام ١٩٩٠، ثم تقدّمت بفكرة تفويض الهند أمر الرقابة الإستراتيجية على المحيط الهندي في المدى المتوسط بغية تخفيف الضغط على البحرية الأميركية التي كانت منتشرة في أماكن حسّاسة عدّة، فضلاً عن أن حربي العراق وأفغانستان تمثلان عبئاً ثقيلاً على الميزانية الفيدرالية. ولمّا كانت الولايات المتحدة تمس وتَرين حسّاسيين بوجه خاص، الوتر النووي ووتر القوة الهندية، فقد أثمرت جهودها تّصلّبا في العلاقات الهندية– الصينية، وخفّفت وتيرة التقارب الحاصل. غير أن الهند بقيت على موقفها الدفاعي حريصة على الاحتفاظ بحرية الاختيار في ما يخص

سياستها الخارجية، بينما كانت الإدارة الأميركية تطلب إليها تعديل مواقفها من ملفات ذات أهمية خاصة بالنسبة إليها، سواء لجهة تعاونها الاقتصادي والطاقي مع جارتها ميانمار، أو الملف النووي الإيراني، أو مشروع خط أنابيب الغاز إيران – الباكستان – الهند.

أما في جنوب شرق آسيا فغدت واشنطن ملحاحاً، وراحت تكثر من المداولات الرسمية وتلجّ في المطالبة بتعاون أكبر، ولاسيما مع فيتنام والفيلبين. وفي الحالتين كان هذان البلدان ينطويان على أهمية إستراتيجية لجهة امتلاك قواعد بحرية عسكرية_ كام رانه في فيتنام، وهي قاعدة في المياه العميقة، وسوبيك باي في الفيلبين[2] يمكن للبحرية الأميركية استخدامها في حالة إعادة انتشار في الميدان الآسيوي. وأعيد تفعيل مشروع بيع تايوان أسلحة متطورة غير أنه اصطدم بمواقف في منتهى الحزم من قبل الصين، التي استخدمت مرتين سلاح مشترياتها من سندات الخزينة الأميركية لحمل إدارة بوش على التراجع عن هذا المشروع مهدّدة بتقليص حجم هذه المشتريات.

وفّرت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لواشنطن فرصاً مؤاتية جديدة في آسيا. فللمرة الأولى في التاريخ تقيم الولايات المتحدة قواعد عسكرية في آسيا الوسطى – في كيرغزستان وأوزبكستان، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥ تقوم خمس سفن حربية يابانية برحلات مراقبة في المحيط الهندي في عرض البحر قبالة أفغانستان دعماً للعمليات العسكرية في ذلك البلد، وللمرة الأولى تطوّر واشنطن بالتوازي علاقاتها مع الهند وباكستان العدوّين اللدودين في شبه القارة الهندية، وشهد التعاون العسكري الأميركي التايواني أقوى توسّع منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الشعبية الصينية في كانون الثاني ١٩٧٩، وعرفت العلاقات مع الفيلبين انطلاقة جديدة بعد القطيعة عام ١٩٩٢، واستؤنفت العلاقات مع العسكريين الأندونيسيين للمرة الأولى منذ القطيعة عام ١٩٩٩.

سرعان ما أدركت الصين إستراتيجية التطويق هذه التي يبدو أنها وضعت موضع التنفيذ، وهو وضع يمثل عندها وتراً حسّاسّاً من حيث إن الحروب الثلاث التي خاضتها

٢– أخلت القوات الأميركية قاعدة سوبيك بأي subic bay في تشرين الثاني ١٩٩٢ إثر نزاع مكشوف مع السلطات الفيلبينية وبعد تصويت البرلمان الفيلبيني وكانت حتى ذلك الحين أكبر منشأة عسكرية أميركية في الخارج.

منذ عام ١٩٤٩ كانت تستجيب على وجه الدقة للإحساس بوجود رغبة في التطويق (من الولايات المتحدة مع كوريا والهند، ومن الاتحاد السوفياتي مع فيتنام) غير أن أحداث الحادي عشر من أيلول وسياسة مكافحة الإرهاب التي اعتمدتها واشنطن أعطت الصين مهلة للراحة. وكان جورج بوش المرشح لرئاسة الولايات المتحدة قد أعلن بوضوح في خطاب ألقاه في تشرين الثاني ١٩٩٩ تحت عنوان «العالمية الأميركية المميزة» أن «الصين منافس وليس شريكاً استراتيجياً. يجب أن نتعامل مع الصين بلا تردد ولكن بدون أوهام» مناقضاً بذلك مقاربة إدارة كلينتون الذي كان قد نعت الصين بالشريك الاستراتيجي.

غير أن التوجّهات والأفكار المتسلّطة لدى المحافظين الجدد الذين كانوا يحيطون ببوش طغت على الرؤية القائلة بوجود تهديد صيني. ولكن كان من المسلّم به أن تلك الحرب ضد الإرهاب إذا ما قيّض لها أن تنتهي ذات يوم فلسوف تستعيد الصين مكانها الأول في سُلّم التهديدات، أو بعبارة أدق في طليعة منافسي القوة الأميركية كلّية القدرة. وهذا في الواقع هو الوضع الذي نشهده منذ عام ٢٠١١.

الوضع الراهن

طرأ في عام ٢٠١١ حدثان كبيران كان لهما تأثير حاسم على الإستراتيجية الأميركية الشاملة هما: الانتفاضات العربية وموت بن لادن. فبعد أسابيع من التردّد وسلسلة من التصريحات المتناقضة في كانون الأول ٢٠١٠ وكانون الثاني ٢٠١١ أعادت إدارة أوباما تقويم الإستراتيجية الشاملة ولاسيما منها الأولوية العليا المعطاة لمكافحة الإرهاب (الإسلامي). وتبيّنت من واقع الحال حقيقة مؤلمة، أفصح عنها الرئيس الأميركي في كلامه عن العراق وأفغانستان، مفادها أن هاتين الحربين كلّفتا الولايات المتحدة ثمناً باهظاً وانتهتا بفشل إستراتيجي. ولا يمكن في الواقع قياس نجاح هاتين الحربين أو فشلهما بناء على سقوط صدام حسين أو طالبان، اللذين يمثلان نظامين منهكين هشّين، ولكن بناء على إقامة أنظمة جديدة ديمقراطية ومنحازة إلى المصالح الأميركية على وجه الخصوص. ثم إن السيطرة الدائمة على العراق تحديداً، حيث يقدّر الاحتياطي النفطي بأنه في المنزلة الثانية بعد احتياطي العربية السعودية، والسيطرة على كابول التي من شأنها السماح ببناء خط

أنابيب النفط الشهير الممتد من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي، تتخذان بُعداً استراتيجياً مهماً في السياسة الأميركية الرامية إلى الاستئثار بالثروات النفطية ومن ثم استخدامها وسيلة لإضعاف منافسي الولايات المتحدة. لكن سخرية التاريخ قضت بأن تكون أكبر صفقة نفطية أبرمتها الحكومة العراقية، التي بوّأتها السلطة القوات الأميركية في تشرين الثاني ٢٠٠٨، هي العقد الذي وقّعته مع المجموعة النفطية الصينية الحكومية CMPC بقيمة ٣،٥ مليار دولار أميركي.

إن بروز سلطة شيعية في بغداد ترفض بقاء القوات الأميركية على الأراضي العراقية من جهة، والفساد المستشري في نظام كابول والأخطاء والتجاوزات العديدة التي ترتكبها قوات الأطلسي من جهة ثانية، تقود إلى خلاصة بليغة الدلالة بشأن المستقبل مفادها أن القوة العسكرية الأميركية يمكنها أن تكسب حرباً تقليدية غير أنها لم تعد قادرة على تقرير مستقبل بلد كما فعلت في ألمانيا أو اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم إن الانتفاضات العربية، والأنظمة ذات الصبغة الإسلامية الغالبة الآخذة في البروز حالياً أو التي قد تظهر مستقبلاً، والاختراق الملحوظ الموازي الذي تحققه الحركات السلفية، آذنت بنهاية سياسة إدارة بوش. ومع زوال الحكام العرب المستبدّين تضمحل أيضاً إمكانية وقف الصعود القوي للحركات الإسلامية سواء أكانت منتمية إلى إسلام سياسي أم إسلام متشدّد. وقد جاء موت بن لادن في الوقت المناسب لتبرير تبديل الأولويات، والتأكيد على الموت الدماغي للقاعدة، أمام الرأي العام الأميركي، على الرغم من بقاء العديد من المجموعات المسلحة التي تعلن تبعيّتها للقاعدة، وقيام أنظمة ديمقراطية في بلدان الانتفاضات العربية، وعلى ذلك أصبح بإمكان أوباما انتهاز فرصة تلاقي هذه العوامل للشروع في إستراتيجية جديدة حيال العالم الإسلامي والاستدارة صوب الخصم الأشد خطورة في الواقع ألا وهو الصين.

ارتفعت منذ سنوات في الأوساط السياسية والبحثية الأميركية أصوات يعّبر أصحابها عن قلقهم مما يعدّونه نوعاً من العماية أصاب إدارة بوش بخصوص التحديات الحقيقية التي يضعها بروز الصين في وجه القوة الأميركية المفرطة. بيد أن سياسة الاحتواء النسبي المعتمدة آنذاك كانت معلّقة كلّياً على مكافحة الإرهاب. وكانت الميزة الأكثر توكيداً

للسياسة الخارجية الصينية منذ دورة الألعاب الأولمبية التي استضافتها بكين عام ٢٠٠٨ مرتبطة بسخط المسؤولين الصينيين ورأيهم العام الناجم عن الانتقاد الممنهج للتوجّهات الصينية كافة في ما يتعلق بالاقتصاد أو المجتمع أو السياسة الخارجية. بينما كان الأميركيون والأوروبيون يتوسّلون الصين لمساعدتهم على تجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية. هذا الواقع أقلق المحللين الأميركيين وحملهم على إبداء الخشية من أن تصبح الولايات المتحدة في وضع تبعية متعاظمة حيال الصين ولاسيما على الصعيد المالي. وكما في حال الحروب التي تخوضها واشنطن كانت القوة الأميركية بلا منافس على المستوى العسكري، ولاسيما بالنسبة إلى الصين، غير أن ضعفها المالي تعيش الولايات المتحدة على الدين وصحتها الجيدة لا تعتمد بالتالي إلا على قوة ناعمة تضفي على الدولار قيمة افتراضية يعرضها لخطر الكارثة في مواجهة صين اعتمدت إستراتيجية القضم والتجنّب. والحال أن انتهاج سياسة احتواء معزّزة يمثل الحل الوحيد لهذه المشكلة إذ إن الاشتباك مع الصين وجهاً لوجه أمر مستحيل يتعذّر تصوّره. غير أن مشاركة الدول المجاورة للصين في تلك الإستراتيجية من شأنها وحدها أن توفّر لها فرص النجاح.

تمثّلت الإشارتان الأوليان اللتان أرسلتهما واشنطن إلى بكين في تدخّلها الفظّ في نزاع بحر الصين الجنوبي منذ تشرين الأول ٢٠١٠[٣] وتنظيم مناورات بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في آب ٢٠١١. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قد عبّرت مراراً منذ تسلّمها مهام منصبها عن موقف حازم جداً حيال بكين بصدد ملفات مختلفة، بما يناقض في تلك الفترة اللهجة المتزّنة جداً التي كان يتكلم بها الرئيس أوباما. ولكن مع اقتراب المعركة الانتخابية، التي لا تحظى فيها السياسة الخارجية إلا بقدر ضئيل من الأهمية بينما ينصبّ الاهتمام الأكبر على المسائل الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت مواقف المرشح الرئاسي أوباما أكثر تصلّباً منذ كانون الثاني ٢٠١١، ولاسيما في ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والتجارية. على أن أوباما بدأ هجومه الصريح على أستراليا عبر الخطاب الذي ألقاه في السابع عشر من تشرين الثاني ٢٠١١ أمام البرلمان الأسترالي. فبعد تأكيده على الانتصار الذي قال إنه تحقّق في العراق وفي أفغانستان، وعلى نهاية

٣– كانت هيلاري كلينتون ووزير الدفاع غايتس قد أعلنا، في اجتماع لوزراء الدفاع الآسيويين عُقد في هانوي في تشرين ٢٠١٠، أن الولايات المتحدة مصلحة قومية يقتضي الدفاع عنها في بحر الصين الجنوبي، وبناء على ذلك تعتبر نفسها فاعلاً استراتيجياً كامل الصفة وشرعياً في تلك المنطقة.

القاعدة في وقت وشيك، أعلن أن الولايات المتحدة سوف تولّي وجهها من الآن وصاعداً صوب «القدرات الكامنة لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ» لأن «قوتنا الاقتصادية الداخلية هي أساس زعامتنا العالمية» و«أولويتنا الجديدة في تلك المنطقة تعبّر عن حقيقة جوهرية ـ أن الولايات المتحدة كانت وستبقى دائماً قوة للمحيط الأطلسي». وأعلن عندئذ أنه بعد التفكير ملياً اتخذ قراراً استراتيجياً هو القرار الذي يعتبر أن الولايات المتحدة سوف تلعب في المستقبل دوراً أهم وعلى المدى الطويل «لتشكيل تلك المنطقة ورسم مستقبلها، بالدفاع عن المبادئ الأساسية وبشراكة وثيقة مع حلفائنا وأصدقائنا». ومضى يقول، بينما كانت الولايات المتحدة تنهي حربين، إنه أعطى فريقه المعنيّ بالأمن القومي توجيهاً يقضي بإيلاء مسألة الحضور والمهمّات في منطقة آسيا – المحيط الهندي الأولوية القصوى. ولسوف يتجسّد هذا الأمر في الإبقاء على القوات وإعادة انتشارها في كل من اليابان، وكوريا، وفي حضور متزايد في جنوب شرق آسيا، وفي تعاون متزايد مع فيتنام وكوريا، وفي دعم السياسة الهندية لتمكين الهند من لعب دور أكبر بصفتها قوة آسيوية. وفي حين لم يذكر أوباما الصين بالاسم إلا مرّة واحدة كان مجمل خطابه موجّهاً إليها بالتأكيد، خصوصاً كلامه عن الأمن في آسيا واحترام المعايير والقيم الدولية. وغداة ذلك اليوم خرجت صحيفة «غلوبال تايم» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني بافتتاحية تحذيرية جاء فيها «طبعاً نحن نريد أن نتجنّب حرباً باردة مع الولايات المتحدة، لكن علينا في الوقت عينه أن نتجّنب التراجع، لاعتبار أمني، عن حضور الصين في جوارها». والحقّ أن الصين تلقّت باستياء خاص إعلان واشنطن وكانبيرا إرسال قوات أميركية إلى قاعدة داروين الأسترالية في شمال أستراليا.

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي في الخامس من كانون الثاني ٢٠١٢ أمام العسكريين الأميركيين بشأن مراجعة الإستراتيجية الدفاعية، أكد أوباما على هذه التوجهات من دون أن يذكر البتّة هذه المرة اسم الصين، غير أنها كانت تظهر من بين السطور. ولقد أعلن بوجه خاص أن ميزانية الدفاع الأميركية ستكون أكبر من ميزانيات السنوات الأخيرة من عهد بوش وأن تخفيضات النفقات العسكرية لن تكون على حساب «هذه المنطقة الحرجة (آسيا – المحيط الهادئ).

أوائل شهر حزيران ٢٠١٢ بدأ وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا، الذي كان يتحدث أمام نظرائه الآسيويين المجتمعين في سنغافورة، هجوم إغراء مسلّح تجاه آسيا كاشفاً عن

الشكل العسكري الذي ستأخذه تلك الإستراتيجية الأميركية الجديدة. وقد أعلن على وجه التحديد إعادة نشر الأسطول الأميركي الذي سيتوزّع بنسبة ٦٠٪ / ٤٠٪ بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي مقابل ٥٠/٥٠ حالياً، ومن ضمنه ٦ حاملات طائرات. وسوف يكتمل هذا الجهد بمناورات عسكرية أهم من حيث العدد والأبعاد، وبمزيد من الزيارات الكثيرة التي تقوم بها البحرية الأميركية إلى المرافئ الآسيوية. و لم يفته تصحيح الصيغة التي استخدمتها إدارة أوباما في السابق والتي تقدّم آسيا على أنها «محور السياسة الأميركية» مستخدماً عبارة «إعادة توازن» لمصلحة آسيا. وعلى أثر ذلك الاجتماع قام بانيتا بزيارات تسترعي الانتباه إلى فيتنام – حيث قام بزيارة، هي الأولى لمسؤول أميركي، إلى قاعدة كام رانه السوفياتية السابقة_ وإلى الهند، حيث أطلق عبارات حادّة بنوع خاص ضد الباكستان، التي لم تكن الولايات المتحدة «راضية عنها» مؤكداً الدعم الأميركي لبروز الهند كقوة آسيوية كبرى. كانت لهذه التصريحات الرسمية المتتابعة مفاعيل ملتبسة. فهي من جهة ساهمت في طمأنة بعض الدول الآسيوية لجهة التزام واشنطن في آسيا على المستوى الأمني في مواجهة تهديدات صينية محتملة، غير أنها أقلقت من جهة ثانية بعض المسؤولين في أندونيسيا على سبيل المثال، الذين يخشون عودة التوتّرات مع الصين المستفَزة بهذا التغلغل الأميركي في منطقة فائقة الحساسية. ومما يخشى على وجه التعيين أن ترغم تلك الفعّالية الأميركية على المدى القصير أو المتوسط دول المنطقة على الاختيار بطريقة واضحة بين واشنطن وبكين، ما سيؤدي على الأرجح إلى ردود فعل حازمة من قبل الصين، وعندها ستجد تلك الدول– ولاسيما أضعفها_ أنفسها رهائن للقوتين الكبريين المتنافستين.

آفاق التطور

قبالة ما تحققه الصين من صعود تدريجي ولكنه موثوق، بحيث إن عدداً من الخبراء يذهبون إلى القول بأنها ينبغي أن تصبح القوة الاقتصادية العالمية الأولى_بالقيمة المطلقة_ في حدود ٢٠٢٠– ٢٠٢٥، تحاول الولايات المتحدة تمتين تحالفاتها المعاكسة الموجّهة لزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية على بكين. غير أن الخبراء والمسؤولين الأميركيين يدركون بجلاء وزن الصين على المستوى الشامل وأهميتها لمواجهة الأزمة المالية وكذلك ضرورة الحصول على دعمها في السعي إلى تسوية الملفات الدولية الكبرى المتعلقة بالأزمة. على المستوى الاقتصادي يتركز الضغط جوهرياً على النفاذ إلى الموارد الطبيعية وعلى تنظيم

التجارة الدولية. في الحالة الأولى باتت الصين تمتلك مواقع قوية في آسيا، وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ومنذ الحادي عشر من أيلول تشهد هذه المواقع تعزيزاً مستمراً سواء في إيران أو العربية السعودية، اللتين أصبحتا مزوّديها الأولين بالنفط. أما من الجانب الأميركي فإن الضغوط التي تعرّض لها السودان للانتهاء إلى تقسيم البلاد، ووقوع ٧٠ ٪ من الاحتياطي النفطي في أراضي دولة الجنوب الجديدة، والضغوط على إيران، ومغازلة الرياض، مع توقيع أكبر صفقة أسلحة تبرمها الولايات المتحدة حتى الآن، كل هذه الحركات تندرج جزئياً في الإستراتيجية الأميركية الرامية إلى عزل الصين وفي الضغوط التي تُمارَس على مصادر تزويدها بالمواد الأولية. علاوة على ذلك تبذل واشنطن قُصارى جهدها بغية التصدي للتعديات التي تنعكس على الاقتصادي الأميركي من جراء عملية الاندماج الاقتصادي المتوالية فصولاً في منطقة آسيا– المحيط الهادئ (قمة آسيا الشرقية + TPP، ASEAN، OCS ... الخ) وتجهد للانضمام إليها، على الرغم من أشكال المقاومة المستمرة التي تبديها الصين وروسيا. ثم إن توسيع مناطق التبادل التجاري الحر في آسيا ومشروع الاندماج الاقتصادي في شرق آسيا (الصين، هونغ كونغ، اليابان، كوريا) المطروح على بساط البحث الآن يمكنهما أن يلحقا ضرراً كبيراً بالعلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والبلدان المعنية. ويمكن النظر إلى الإستراتيجية المشتركة بين الصين وروسيا مثلاً إلى جانب إنشاء ثم توسيع منظمة OCS، على أنها سياسة احتواء للقوة الأميركية في القارة الآسيوية، ولاسيما في آسيا الوسطى، وعلى المدى المتوسط، في آسيا الجنوبية.

على المستوى السياسي والدبلوماسي تدأب الولايات المتحدة بالتواطؤ مع بعض من أفضل حلفائها، ولاسيما الأوروبيين منهم ، على استغلال مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيلة لزيادة الضغوط على المسؤولين الصينيين الباحثين عن المحترميّة، وإضعاف الخطاب الصيني في المحافل الدولية. وفي هذا السياق تستخدم واشنطن بانتظام الملفين الأكثر حساسية في الجغراسية الصينية، أي التيبت وكسينجيانغ، لشجب المعاملة التي تلقاها الأقليات القومية في الصين والتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان وبسياسة يدأب بعض الأوساط السياسية الأميركية على نعتها بالإبادية. وتواجه السلطات الصينية في منطقة كسينجيانغ ذات الحكم الذاتي حركة مطلبية ذات وجهين، أحدهما ثقافي شرعي من قبل السكان المسلمين، والآخر انتشار تيار إسلامي متشدّد منشأه أفغانستان وتعاليمه

وهّابية– يطلق بعض المحللين الأميركيين على أنصار هذا التيار صفة المقاتلين الأحرار Freedom fighter. وكانت بكين قد بدأت منذ عام ٢٠٠٠ بتنفيذ سياسة إنماء اقتصادي واجتماعي في تلك المنطقة تندرج في الإطار الأوسع للبرنامج المسمّى «البرنامج الكبير لإنماء الغرب»وتأمل من ورائه عودة الأقليات العرقية المسلمة إلى رشدها وانتهاء الاحتجاجات العنيفة. غير أن عودة الاستقرار إلى تلك المنطقة من المستبعد أن تحصل بفضل برنامج إنماء اقتصادي بسيط. ذلك بأن قرب آسيا الوسطى وقنوات الاتصال القائمة بين الزمر الإسلامية المتشددة ولاسيما الإيغورية منها، ورفقاء السلاح والجهاد في أوزبكستان وغيرها من بلدان آسيا الوسطى، فضلاً عن دوائر تمويلية لا يزال من الصعب تحديد مصادرها على وجه الدقة ولكن يبدو أنها تأتي من الشرق الأوسط وبخاصة من العربية السعودية، كل ذلك يجعل من فكرة القضاء على حرب عصابات إسلامية تنمو بين ظهراني السكان في تلك المنطقة بواسطة مكاسب اقتصادية تعمّ هؤلاء السكان فكرة وهمية.

الإستراتيجية الأميركية

تمتلك الولايات المتحدة في آسيا عدة أوراق على قدر من الأهمية في إستراتيجية الاحتواء. ذلك أن صعود القوة الصينية، ولاسيما في مجال تعزيز القدرات العسكرية، يقلق بالوجه الشرعي معظم جيرانها. فإذا كان إطلاق أول غواصة صينية – هي حاملة طائرات أوكرانية أعيد تأهيلها في آب ٢٠١١ _ لا ينطوي على أي تهديد لواشنطن مهما كان،فمن المشروع أن يعدّ تهديداً في نظر أقرب جيران الصين منها، خصوصاً في جنوب شرق آسيا حيث يبدو منذ عامين أن النزاع يتبلور سريعاً على مجموعة جزر بحر الصين الجنوبي، وهو تهديد جدّي نظراً إلى عدم امتلاك أي من دول المنطقة هذه المقدرة العسكرية. ويوفّر العدد الكبير من النزاعات في الماضي والريبة السائدة حالياً في الضاحية الصينية أرضية ملائمة لامتداد نفوذ الولايات المتحدة وخطابها بشأن التهديد الصيني. وإذا كانت هذه الدول جميعها تدرك أهمية انخراطها في تعاون اقتصادي متنام مع الصين، ولاسيما للحصول على تمويلات صينية وتناسي الأحقاد القديمة،فإن الماضي المرير مع بعضها (فيتنام طبعاً، ولكن اندونيسيا والهند أيضاً) والتدارك السريع للقوة العسكرية الصينية قياساً على الولايات المتحدة، كل هذه العناصر تسهم في شحن أجواء المنطقة وتساعد على التقارب الانتهازي مع الخصم الأميركي لإقامة التوازن في علاقات القوة. لكن واشنطن تمتلك أيضاً

ورقة أخرى في منتهى الخطورة، وهي ورقة انتشار النزعة الإسلامية، أكانت سياسية أم متشدّدة، في آسيا. وذلك أن منطقة كسينجيانغ الإيغورية ذات الحكم الذاتي، التي تمثل سدس (٦/١) الأراضي الصينية، لها بالنسبة إلى الصين بعد إستراتيجي: فهي تمتلك ٢٥٪ من ثروات البلاد النفطية، وهي الممر الإجباري لخطوط أنابيب النفط والغاز التي يزداد الاعتماد عليها في تغذية المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها انطلاقاً من آسيا الوسطى، ثم إنها تأوي المنشآت النووية الصينية، في إقليم لوب نور شرقي المنطقة، فمن البديهي إذاً أن يكون استقرارها أولى أولويات السلطات الصينية مهما كلّف الأمر.

إدراكاً من الولايات المتحدة لهذه الإشكالية حاولت استغلال المطالب المشار إليها آنفاً لإضعاف خصمها ورعاية بؤرة عدم استقرار دائم في منطقة إستراتيجية. وهكذا اتخذت رئيسة مؤتمر الإيغور العالمي ربيعة قادر من واشنطن دار إقامة بعد خروجها من الصين عام ٢٠٠٥، مثلما فعلت منظمات إيغورية أخرى. وبناء على معلومات غير مؤكدة، منسوبة إلى مصادر أميركية في أفغانستان، قامت القوات الأميركية بعد احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ بمواكبة طائرات عسكرية تنقل كميات كبيرة من الأفيون والهيروين نحو آسيا الوسطى مستخدمة قواعدها العسكرية القائمة في كيرغزستان وأوزبكستان بغية تسهيل تمريرها إلى الصين عبر كسينجيانغ. وتقوم مثل هذه الإستراتيجية التي استخدمها البريطانيون في برمانيا إبان الحرب العالمية الثانية على الرغبة في الإضرار باستقرار الصين على المدى الطويل عبر نشر بعض الآفات الاجتماعية ولاسيما منها المخدرات. وإذا لم يتكشّف شيء حتى الآن في هذه المجال فالفكرة لا تزال مدرجة في سجل الممكن.

من الأفكار المركزية في الإستراتيجية التدخلية الأميركية في آسيا فكرة توازن القوة والقوة الهندية. وكانت إدارة بوش قد بدأت في عام ٢٠٠٤ حملة دعائية بصدد القوة الهندية هدفها كبح التقارب الصيني الهندي ومضارعة القوة الصينية، وتشجيع شركائها الأوروبيين منهم والآسيويين، على تقديم مزيد من التنازلات في جميع الميادين وكذلك تسريع هذا المسار أكثر فأكثر. ويرمي الخطاب الأميركي إلى الترويج لفكرة تحوّل الهند إلى قوة آسيوية مهيمنة في القرن الواحد والعشرين ومساعدة نيودلهي على بلوغ هذا الهدف. غير أن هذه الرؤية إلى القوة الهندية كانت من قلة المصداقية أن حدَت برئيس الوزراء الهندي

مانموهان سينغ على أن يتساءل أمام الصحافيين، تعقيباً على خطاب لجورج بوش بصدد القوة الهندية، عن البلاد التي يتحدث عنها بوش والتي لا يمكن أن تكون الهند بحال من الأحوال....

ذلك أن المسؤولين الهنود، على ما يبدون من كبرياء ثقافية وسياسية تستقي مسوّغاتها من ميراثهم الاستعماري وعلاقاتهم المفضلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، يدركون مكامن الضعف الذاتية في نظامهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي (جهاز إداري في منتهى التصلب، بقاء مخلّفات نظام الطبقات المغلقة – على الرغم من منعه بمقتضى القانون _ الذي يعد كابحاً قوياً للتنمية وتكافؤ الفرص، وديمقراطية يلازمها فساد عظيم) ومحدودية قدرات البلاد الكامنة لبلوغ منزلة القوة الشاملة. ثم إن هذه الإستراتيجية الأميركية، ولاسيما في مضمار التعاون العسكري المعزّز، قد تجر آسيا إلى عصر جديد من التوتّرات وتزيد من مخاطر نشوب نزاع مفتوح. كما أن الاقتراح الأميركي بـ «تفويض «الهند مهمة الرقابة البحرية في المحيط الهندي أثار ردة فعل عنيفة من قبل الصين فصّرح مسؤول عسكري بأن «المحيط الهندي ليس محيط الهنود». وتمثل رغبة الولايات المتحدة في تشكيل مستقبل آسيا، التي عبّر عنها صراحة باراك أوباما في خطابه الأسترالي، خطراً مميتاً على تلك القارة لأن هذه الرغبة تهدف إلى إقامة «توازنات» مصطنعة مكان موازين القوى الطبيعية، التي تبقى، وإن أدّت إلى نزاعات مفتوحة، مسارات للتسوية. ثم إن دقّ إسفين بين القوتين الكبريين من حيث عدد السكان في العالم واللتين تتقاسمان حدوداً طولها ثلاثة آلاف كيلومتر، وتطمحان إلى تحييد محيطهما المباشر على المستوى الاستراتيجي، لهو لعبة من أشد ما يكون خطورة، ولاسيما في الظرف الراهن الذي يشهد تردّياً سريعاً في العلاقات الأميركية الباكستانية وتعزيزاً موازياً ومتسارعة للعلاقات بين بكين وإسلام أباد.

في ما يتعدّى الوضع الجغراسي في القارة الآسيوية نفسها، يبدو أن عاملاً آخر يبرز في اندفاعة الانتفاضات العربية وانقلاب الأولويات الإستراتيجية الأميركية، هو عامل استغلال واشنطن للإسلام الأصولي المتشدد واستعماله وسيلة لخدمة إستراتيجيتها الرامية إلى احتواء القوة الصينية. ثم إن منظور انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من أفغانستان في ظروف ما زالت مبهمة من حيث المواقيت، ونقل المسؤولية الأمنية في البلاد إلى السلطات الأفغانية، ينطوي في الحالة الراهنة، من لا شعبية نظام كرزاي وانقساماته، على إمكانية

عودة الطالبان إلى الحكم في المدى القصير. ويصعب في الواقع أن نتخيل في هذه المرحلة أن تؤدي استعادة الطالبان للسيطرة على كابول، بقوة السلاح على الأرجح، إلى تورّط عسكري أميركي جديد وعلى نطاق واسع، خصوصاً مع احتمال غياب الإرادة السياسية من قبل الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي المشغولة بوجه أولى في مسائل ذات طابع اقتصادي في أوروبا. ويبدو أن المفاوضات الدائرة حالياً بين واشنطن وطالبان، والتي تنظمها قطر، تتجه على الرغم من الانقطاعات المتكررة نحو القبول بالوضع الراهن الذي يعترف للطالبان بحق الوصول إلى السلطة في مقابل تنازلات لا نعرف مضمونها حتى الآن. غير أن التقارب الماضي بين حركة تحرير تركستان الشرقية والطالبان عندما كانوا في السلطة، حتى أن أفرادهم أُدمجوا في وزارة الدفاع في الإمارة الأفغانية، وكذلك التقارب مع الحركة الإسلامية في أوزبكستان، الأكثر تشدداً في المنطقة، يدفع إلى الأذهان خطر استئناف هاتين المنظمتين نشاطهما في آسيا الوسطى ضد المصالح الصينية على وجه السرعة، سواء في ذلك القيام بعمليات ضد البعثات الدبلوماسية أو الرعاية الصينيين أو عمليات تسلل إلى الأراضي الصينية عبر كسينجيانغ.

وفي مواجهة الفشل الذي مُنيت به واشنطن في كفاحها ضد الإسلام السياسي وضد الإسلام المتشدد وإزاء تكاثر المناطق التي تبرز فيها حركات إسلامية (الصومال ثم كينيا، نيجيريا، مالي ، ليبيا، مع احتمالات قوية للامتداد إلى النيجر فموريتانيا أو تشاد) يبدو أنها مالت إلى استراتيجية التبني (أو اختيار الزميل). فإذا لم تستطع قهر عدوّك اتخذه صديقاً. ومما ساعد الولايات المتحدة على وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ طموحات قطر الدولية المبالغ فيها، والتي لا تتحقق في العمليات المالية الضخمة في أوروبا أو أفريقيا فحسب بل تتبدي أيضاً في الوقوف إلى جانب حلف شمال الأطلسي ومشاركته التدخل ضد ليبيا، وتعطشها إلى الاعتراف بمكانة لها، والموقع المتضخم باطّراد الذي تحتلّه على صعيد تمويل الحركات الإسلامية في تونس، وليبيا، ومصر، أو سوريا، بفضل الانتفاضات العربية. ثم إن إعطاء قطر إمكانية تطوير سياستها الرامية إلى غزو العالم الإسلامي على حساب العربية السعودية، وهذا أمر جدير بالذكر، يمثل للإدارة الأميركية فرصة مؤاتية لاستخدام ناقل نفوذ وسيط يخفف من الظهور الأميركي العلني في هذا الميدان الذي يتصف بحساسية بالغة، ويسمح تدريجياً بإقامة علاقات مع الحركات الإسلامية المتشددة والدخول في

محادثات مع العالم العربي بغية إيجاد أرضيات تفاهم، ولاسيما في المجال الاقتصادي. ولما كانت غالبية الحركات الأصولية، كالإخوان المسلمين مثلاً، تمتلك مقاربة ليبرالية جداً لموضوع الاقتصاد كان في وسع الفريقين أن يتفاهما في مدة قصيرة، شريطة أن تحترم هذه الأنظمة الجديدة مظهراً ديمقراطياً يتيح لواشنطن تبرير حُسن التفاتها نحوهم. ولما كانت هذه السياسة تهدف إلى تهدئة جبهة العالم الإسلامي، مع الاستثناء المعروف لفلسطين وإيران، حتى الآن فبإمكانها أيضاً أن تؤدي إلى تشجيع واشنطن على أن تعمد، بطريقة أكثر تكتماً طبعاً مما فعلت إبّان الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، الى استغلال الحركات المتشددة، من طريق وسطاء – ستارة تتخفى وراءهم، كما هي الحال اليوم مع منظمة جند الله المتمركزة في باكستان. على أن خطر انضمام هذه الحركات إلى منظمات أخرى ذات توجّهات سياسية أو دينية في آسيا الوسطى، مثل حزب التحرير، وإسهامها في زعزعة استقرار تلك المنطقة في مدة وجيزة ليس بالخطر الذي يمكن إغفاله. وثمة مثال قريب العهد يشهد على ضعف التيارات الإسلامية السياسية والثقافية والروحية في مواجهة القدرات المسلحة التي تمتلكها مثل هذه المنظمات هو ما حدث في أفريقيا الغربية من تصفية للمنظمة القومية لتحرير أزواد الطوارقية على يد زمر من الاتجاه الإسلامي مرتبطة بالقاعدة إلى هذا الحد أو ذاك ـ أو تدّعي هذا الارتباط ـ بذلك يمكن لآسيا الوسطى أن تصبح في نهاية المطاف بؤرة عدم استقرار يكون تأثيرها على الأمن في الصين وروسيا والهند عظيماً. ولا ريب في أن المنفعة التي تعود على الولايات المتحدة من وراء ذلك ستكون قصيرة الأمد، كما حصل في أثناء الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، غير أنها سوف تنجح في إضعاف خصومها جدّياً على مستوى الهيمنة في آسيا. غير أن هذه السياسة تؤدي لا محالة إلى تشدّد أمني في المنطقة، ولاسيما في الصين حيث ينصب اهتمام المسؤولين على استتباب الأمن في الداخل وفي المحيط، ما يسمح للولايات المتحدة مجدداً بزيادة ضغوطها تحت عنوان حقوق الإنسان والديمقراطية.

الردود الصينية

أما الصين فاتخذت مذ ذاك تدابير مضادة في مواجهة الرغبة الأميركية في تطويقها وإضعافها على المستوى الاستراتيجي. غير أن الجهود المبذولة منذ ثلاثة عقود لتهدئة المحيط المباشر وخفض التوترات الرئيسية تصدّعت بسبب «إعادة الفتح» الأميركية لاسيما التي بدأت مع الهند ولاسيما منذ عام ٢٠٠٤ ثم مع دول جنوب شرق آسيا منذ عام ٢٠١١.

أما الاستثناءات الوحيدة ذات الشأن فكانت روسيا التي لم تكفّ علاقاتها مع واشنطن عن التردّي، والباكستان وكوريا الشمالية. وقد تعاظم في السنوات الاخيرة التقارب مع روسيا واستخدم البلدان على نطاق واسع وفي الوقت عينه منظمة التعاونOCS ومجموعة BRICS (التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) لتخفيف عبء الجهود التي يبذلانها لمقاومة الهيمنة الأميركية وإغراق علاقاتهما الثنائية التي ليست على ما يُرام دائماً في بحر علاقات متعددة الطرف. وفي الواقع لا يكنّ المسؤولون السياسيون والعسكريون في البلدين إلا قدراً قليلاً من الثقة بشركائهم، وكما كانت الحال قديماً بالنسبة إلى محور واشنطن– بكين لا يصمد محور موسكو– بكين إلا بوجود خصم مشترك. وهذه ظاهرة تقليدية تماماً في العلاقات الدولية. وقد أدت إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا إلى تأجيل احتمال التقارب مع الولايات المتحدة التي تتمنى حصوله إلى مستقبل بعيد على وجه التأكيد. وعلى ذلك لا ريب في أن روسيا تبقى حليفاً مضموناً إلى أمد بعيد، وإن ظهرت خلافاتهما من وقت إلى آخر في إدارة بعض الأزمات كما حدث إبّان حرب جورجيا في آب ٢٠٠٨.

أما الإغراء الصيني الموجّه صوب دول جنوب شرق آسيا فيعطّل مفعوله إلى حد بعيد النزاع الحدودي القائم بين بكين وجيرانها في بحر الصين الجنوبي والموقف المتصلب الذي اتخذته في هذا الملف عام ٢٠١٠. وقد أسهم هذا الحزم المشوب بقدر من غطرسة القوة العظمى في حثّ هذه الدول على التقارب مع واشنطن. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحقق إنجازات مهمة مع التوقيع على «إعلان سلوك الأفرقاء» في بحر الصين الجنوبي في تشرين الثاني ٢٠٠٢، ثم إبرام معاهدة صداقة بين الصين ودول منظمة آسيان في تشرين الأول ٢٠٠٣ في بالي. وفي حزيران ٢٠٠٤ وافقت الصين وفيتنام على تصديق الاتفاق على ترسيم حدودهما البحرية في خليج تونكين، واتفقتا في كانون الثاني ٢٠٠٩ على توقيع اتفاق ترسيم حدودهما البرية، بعد سنوات من النزاع.

على أن بعض دول المنطقة، التي ربما تصرّفت انطلاقاً من شعورها بأنها محميّة بالنزعة الإرادية الأميركية في المنطقة، اتخذت مؤخراً موقفاً أشد عدوانية من هذا الملف وتسببت بحوادث على جانب من الخطورة ولّدت أزمات دبلوماسية مع الصين وأفسحت في المجال لبروز موقف أميركي كان في مصلحة تلك الدول. ويعود أقرب هذه الحوادث عهداً

إلى عام ٢٠١٢ عندما حاولت البحرية الفليبنية اعتراض ثماني مراكب صيد صينية متهمة بالتواجد في منطقة تقع ضمن المياه الدولية الفلبينية لكن بكين تعدّها من ضمن مجالها الإقليمي الخاص. وأدّى تدخّل البحرية الصينية لمنع هذا الاعتراض إلى السماح لمراكب الصيد بمغادرة المنطقة بسلام من دون أن تتعرض للمضايقة إلا أنه تسبب بأزمة سياسية جدّية بين البلدين. غير أن السلطات في كل من مانيلا وبكين أبدت اعتدالاً في معالجة النزاع في حين تعرّضتا كلتاهما لفيض من اعتراضات الرأي العام في البلدين، علاوة على أن المعارضة الفليبينية اتهمت الرئيس أكينو بالخضوع للأمر الصيني المفروض على حساب السيادة الوطنية. هذا النوع من الحوادث قابل للتكرار في المستقبل لأن بعض حكومات المنطقة يمكنها أن ترى في هذه الأزمات الكامنة وفي الدعم الذي لا بد أن تلقاه من واشنطن مناسبة لاستغلال المشاعر القومية لمصلحتها من دون التعرُّض لمخاطر كبيرة. أما الصين فتبذل قُصاراها حتى الآن لإيجاد اللهجة الصائبة التي ينبغي عليها التخاطب بها مع دول آسيا بخصوص هذا الملف، يتنازعها رأي عام متشدد قومياً وناشط عبر شبكات الأنترنت من جهة، وضرورة خفض التوترات وتطوير قوتها الناعمة من جهة ثانية.

لا ريب في أن مسألة الإسلام من أكثر المسائل إشكالية بالنسبة إلى الصين في الوقت الراهن، لأن هذه الظاهرة حديثة العهد نسبياً – تعود أعمال العنف الأولى إلى عام ١٩٨٩، وشهدت تصاعداً حاداً حتى عام ١٩٩٧ لتعود فتهدأ نسبياً حتى عام ٢٠٠٨ – ولأن بكين تفتقر في الوقت عينه إلى التجربة في هذا المجال وإلى الحساسية تجاه أُسس المشكلة، وإلى بُنى على مستوى الدولة مؤهلة لمواجهة التهديد. ويبلغ تعداد المسلمين في الصين قرابة ١٩ مليون نسمة، ٩٨٪ منهم سُنّة، مع غلبة النزعة الصوفية، موزعين بين مسلمين يُعدُّون من الهان Han (يشار إليهم في الصين بكلمة هوي Hui) وسكان دُخلاء أو طارئين، مع أكثرية تنتمي إلى قومية الإيغور... يتعلق الأمر إذاً، إلى أن يعود من الجهاد في أفغانستان بضع مئات من الشبان الناشطين، وتظهر التمويلات القادمة من الخارج، بإسلام أميل إلى الهدوء ومتحفظ عن اندماج أكبر في المجتمع الوطني. ومنذ استئناف الاعتداءات في عام ٢٠٠٨ – وهي كثيرة هذه الأيام في الغرب لكن وسائل الإعلام لا تذكرها خشية تفاقم الشعور بعدم الاستقرار لدى السكان – مضت السلطات مجدداً في انتهاج سياسة قمعية لم تبلغ من الاتساع والعنف الدرجة التي تتحدث عنها المنظمات الإيغورية والصحافة الأجنبية لكنها

تتمثل بوجه خاص في فرض رقابة دائمة وقيود صارمة على الممارسة الدينية، لا يمكن إلا أن تفاقم تردي العلاقات بين السكان إلهان والأقليات المسلمة. ويصعب وقف هذه الدوامة ما دامت الصين تتخذ موقفاً ذُهانياً في مواجهة الضغوط الأميركية والأوروبية، ولا يسعها التفكير في هذا الملف إلا بعنوان التنمية الاقتصادية الكفيلة في نظر المسؤولين والمحللين الصينيين بتوطيد الاستقرار نهائياً وتهدئة المطالبات في الغرب. غير أن لا شيء يمكنه إعادة التوازن تدريجياً بين السلطات والطائفة المسلمة ووقف مسير الغرب الصيني نحو التفكك إلا بذل الجهد الكافي لفهم العوامل التي تضم في ثناياها حقاً هذه المطالب المتزايدة، على أن يصحب ذلك عمل يتميّز بالدقة والعمق لاكتشاف المنظمات الإسلامية السرية ومكافحتها. والمهم في النتيجة ولمصلحة الطائفة المسلمة والصين معاً، إعطاء المسؤولين الصينيين إضاءة جديدة على هذه الإشكالية وإقناعهم بإعادة النظر في مقاربتهم هذه المشكلة مقاربة بوليسية وأمنية حصراً.

الوضع البحري

إن الصين قوة قارّية برّية من حيث الجوهر. تقتصر تجربتها البحرية على فترة قصيرة ترقى إلى زمن البعثات التي قادها الأميرال زهنغ هي – أمير بحر مسلم معروف أيضاً باسم الحاج محمود شمس الدين – في القرن الخامس عشر، ثم مُنعت الرحلات البحرية في عصر سلالة مينغ على مدى قرنين من الزمن. وكان من أثر المنع ازدهار تهريب البضائع وإضعاف الإمبراطورية الصينية تجاه الإمبراطوريات الغربية. وحتى العام ١٩٩٠ كانت الجهود الدفاعية منصّبة إلى حد بعيد على داخل القارة الآسيوية بسبب التهديد السوفياتي والنزاع الكامن مع الهند منذ حرب العام ١٩٦٢. وأدّى تفكك الاتحاد السوفياتي والتقارب السريع مع روسيا بوتين إلى حث الصينيين على تعديل أولوياتهم وتوجيه جهودهم الدفاعية نحو الواجهة البحرية. وفي الشرق كان من الطبيعي مذ ذاك مواجهة التهديد الأميركي وإعادة انتشار بحرية الولايات المتحدة في المحيط الهادئ الغربي ولاسيما في غوان. عندئذٍ قرّر المسؤولون الصينيون تعزيز الجهد المبذول لتحديث البحرية الصينية بغية تمكينها في مرحلة أولى من دفع الوجود البحري الأميركي حتى حِزام الجزر الأول، الذي يمتد من جنوب اليابان إلى شمال بورنيو مروراً بتايوان والفيلبين، ودفعه لاحقاً إلى حزام الجزر الثاني، الممتد من جزر بونين حتى جزر مارشال ويضم جزيرة غوام وهي قاعدة عسكرية أميركية. ونظراً

إلى وجود ٧٠ ٪ من القدرات الصناعية الصينية على الساحل الشرقي للبلاد، من منشوريا شمالاً حتى جزيرة هنان جنوباً، كان الهدف وضع هذه المنطقة بمنأى عن هجمات مفاجئة قد تشنها القوات الجوية الأميركية. ولما كانت مدة الطيران بين غوام والساحل الصيني قرابة أربع ساعات، بينما ترابط الطائرات الأميركية المحمولة جواً على مسافة تقل عن ساعتَي طيران حالياً، كان على بكين أن توسّع مجالها الاستراتيجي وأن تنازع الولايات المتحدة تفوّقها البحري في المحيط الهادئ الغربي.

إلى ذلك تمت الموافقة على تخصيص مبلغ كبير في ميزانية الدفاع الصينية لبناء بحرية محيطية قادرة على المخاطرة بطريقة معبّرة في ما يتعدّى حدودها التقليدية، وتالياً تأمين حضور في المحيط الهندي وفي المحيط الهادئ الأوسط والشرقي. وكانت بكين قد أرسلت أولى الإشارات الدالة على هذه الإرادة في مناسبة تشكيل قوة دولية لمكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي، ومن بعد عبر العملية الممتازة والمغطاة إعلامياً تمام التغطية في الصين التي قامت بها فرقاطة صينية في البحر الأبيض المتوسط عام ٢٠١١ للمشاركة في إجلاء الرعايا الصينيين المحتجزين في ليبيا. ولا تطمح الصين في هذه المرحلة إلى امتلاك قوة بحرية محيطية قادرة على منافسة مثيلتها الأميركية بقدر ما ترغب في أن تثبت لواشنطن، شأنها في السياسة الفضائية، أن قدراتها المالية والتكنولوجية تمكنها، في حال الضرورة القصوى، من أن تبلغ على وجه السرعة مستوى من القوة يمكنها من مقاومة الضغوط الأميركية، لا بل تنفيذ عمليات انتقامية ذات مصداقية. ولهذه السياسة بُعدُ حساس بنوع خاص في حالة بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، قبالة اليابان وتايوان، حيث سيكون بمُكنة هذه القوة البحرية أن تنفّذ على وجه السرعة إستراتيجية ضد الاقتراب، بحيث تمنع القوات الأميركية من القيام بتدخل مباشر، أو تجعل الكلفة العسكرية لمثل هذا التدخل أضعافاً مضاعفة.

قوّة ناعمة آفلة وقوّة ناعمة بازغة؟

في ما يتعدّى البُعد الاقتصادي والعسكري، يمكن للمبارزة الدائرة حالياً أن تكون مبارزة منافسة بين قوة ناعمة أميركية آفلة وقوة ناعمة صينية بازغة. وتتجه الولايات المتحدة في هذه الأيام نحو ما تشير إليه باسم القوة الذكية Smart power، وهي عبارة من ابتكار

جوزيف ناي، قد تكون تركيبة ما بين القوة الناعمة والقوة الخشنة hard power. وكانت سنوات ولاية الرئيس الأميركي جورج بوش الثماني قد أحيت بعض المفاهيم التي كانت قد نُحِّيت في العلاقات الدولية، ولاسيما منها الحرب الوقائية. ثم إن الضعف الاقتصادي الذي انتاب الولايات المتحدة من جرّاء الأزمة الاقتصادية والمالية، والذي تجسَّد في تبعية مالية قوية تجاه الصين وفي بدء انحدار النفوذ الأميركي الشامل، حمل الإدارة الأميركية ومستشاريها الاستراتيجيين على مراجعة مبدأ القوة وأدرجوا فيه بصورة أوضح مبدأ استخدام القوة في السياسة الخارجية، وكان هذا المبدأ لا يزال حتى ذلك الحين في باب المضمر. لكن يجدر التخفيف من أهمية القول بانحدار القوة الناعمة التي تبقى ثابتة مركزية في العلاقات الدولية، ولا تزال حتميتها غير مضمونة حتى اليوم، وإن بدا أن المسؤولين السياسيين الأميركيين يتدارسونها جدياً.

أما الصين فقد شرعت في تنفيذ سياسة تنمية لقوتها الناعمة من دون أن تمتلك تمييزاً دقيقاً لآلية تحرّك هذا المسار والعوامل التي توفر له أسباب النجاح. وإذا ما نُظِرَ إلى هذه القوة الناعمة من خلال الطَّيف الثقافي الصيني فإنها تنحصر في تلاقي النفوذ الاقتصادي والإعلاء من شأن الثقافة التقليدية واللغة الصينية في الخارج. والحال أن هذه الرؤية لا تقوم إلا على سياسة توجيهية، على غرار النظام السياسي الصيني، الذي لا يلحظ البُعد الخلاّق للشعوب ولا القدر الضروري من الحرية التي يحتاجون إليها للتعبير عن نبوغهم وتحويله إلى حدث عام. ولا ريب في أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة تأثير ونفوذ تقليدية تهدف إلى مواءمة قوتها الناعمة، غير أن هذه القوة لم تكن نتيجة حصريّة لتلك الإستراتيجية، أو بعبارة أدقّ كانت الأعمال التي تقوم بها الدولة ترمي بوجه خاص إلى دعم انتشار هذه المنتجات الثقافية أو القيم الأميركية. أما الأعمال الأكثر هجومية والأقلّ تَمويهاً، مثل إنشاء قناة «الحرة» التلفزيونية في عهد الرئيس بوش المكرّسة للإعلاء من شأن القوة الناعمة الأميركية في العالم العربي، فكان مآلتها الفشل بسبب طابعها الدعائي المكشوف بوجه خاص. أما في الصين فالقيود الموضوعة على حرية التعبير، إذا ما أمكن تبرير بعض مظاهرها بالحاجة الماسَّة إلى الاستقرار في بلاد مأهولة بأكثر من مليار نسمة، فإنها تمثل إعاقة حقيقية لبروز هذه القوة الناعمة. ثم إن الفروقات الثقافية الضخمة التي تفصل الحضارة الصينية عن الثقافات الأوروبية والأميركية كما تفصلها عن الثقافات الإفريقية والعربية – الإسلامية،

تشكل عائقاً يتعذّر قهره هو أيضاً أمام خمسة قرون من السيطرة الغربية وميراث ما يزيد عن قرنٍ من الاستعمار.

إن التهديد الحقيقي الذي تضغط به الصين على القوة الناعمة الأميركية، والغربية على نطاق واسع، هو بروز نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف، يُسمّيه الأميركيون رأسمالية الدولة، ويستند إلى النجاحات التي تحققت على مدى ثلاثين سنة من الإصلاحات في بناء قوة عالمية. هذا النموذج يقوم على ثلاثة مميزات رئيسية هي: نظام سياسي مُستبدّ يسيطر عليه حزب وحيد؛ واقتصاد سوق تُشرف عليه الدولة؛ وحرية فردية واسعة للمواطنين (حرية النقاش في حلقات صغيرة، حرية الحركة، حرية الاختيار في الحياة المهنية الخ) مقترنة بغياب حرية التعبير الجمعي (نقابات، جمعيات، صحافة، الخ). ثم إن النتائج الباهرة المحققة في العقود الثلاثة الماضية في مجال التنمية من شأنها طبعاً أن تحضّ كثيراً من البلدان السائرة في طريق النموّ على دراسة محرّكات هذا النموذج والبحث فيه عن إمكانيات التطبيق الملائمة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة. ولا تكفُّ الوفود الإفريقية واللاتينية – الأميركية والعربية عن حثِّ الخُطى إلى بكين لتحصيل فهم أفضل لهذا النموذج واستخلاص منطلقات عمل صالحة لتنمية بلدانهم. حتى إن بعضَ الأنظمة العربية الناجمة عن انتفاضات العام ٢٠١١، والتي عبّرت في البداية عن عدم رضاها، إن لم يكن عن غضبها، جراء الموقف الذي اتخذته الصين إبان الانتفاضات ودعمها الحكام العرب المستبدين، ولاسيما منها ليبيا ومصر، باتت تُيمِّمم شطرَ بكين سعياً وراء دعمها الاقتصادي وبحثاً عن حلول لما تواجهه من مشاكل مباشرة في آن. هذا الشكل من القوة الناعمة يُلحق ضرراً بالغاً بالسيطرة الغربية وينالُ من النموذج الديمقراطي البرلماني/ خصخصة الجهاز الإنتاجي والتأكيد على أنه شرط لازب للتنمية. وقد أسهمت الأزمة المالية في تعزيز الاعتقاد بمُواءمة هذا النموذج الصيني في نظر العديد من البلدان، التي لا تجادل مع ذلك في صحة المبدأ الديمقراطي الذي كثيراً ما يذكره المسؤولون الصينيون في خطاباتهم باعتباره هدفاً له ميعاده، لكن مع قلب الأولويات رأساً على عقِب في مضمار التنمية بإعطاء التنمية الاقتصادية الأسبقية على الليبرالية السياسية. وعلى هذه المسألة الجوهرية يقوم الخلاف ويتسع بين الصين وشركائها الغربيين بينما توجد نقاط اتفاق كثيرة، في ما يتعدى التصريحات الرسمية، على صعيد الليبرالية الاقتصادية. وليست الإيديولوجية الليبرالية في

ذاتها محط نقاش بل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة. ولسوف يحكم الانتصار النهائي لأحد النموذجين على الآخر مستقبل الكرة الأرضية. وتبذل الولايات المتحدة قُصاراها منذ سنوات في سبيل التصدي لهذا النظام البديل الناشئ. وكان العمل في هذا الاتجاه قد بدأ في عهد بوش لتكوين كتلة غربية جديدة في وجه الصين، بعد محاولات فاشلة جرت في ذلك الحين لتبني الصين،] أو اتخاذها زميلاً مختاراً[بغية تحييدها بحملها على القبول بمبدأ ج ٢،] أو القوتين الكبريين[. ومن أجل ذلك جرى استغلال مفهوم الغرب، بما هو بناء ذهني، وسيلةً لإذكاء الخصومة السياسية والإيديولوجية السابقة الوجود بين الأوروبيين والأميركيين من جهة والصين من الجهة الثانية. وخطاب أوباما الأسترالي منوّر في هذا الشأن ويندرج في استمرارية خطابات جورج. و. بوش وفي مقولة صموئيل هنتنغتون حول صراع الحضارات بوجه خاص. والمناداة بقيم الحرية، والديمقراطية، واحترام «المعايير العالمية»، والحرية الدينية الخ، إنما توجّه إلى الصين تحديداً، وهو الأمر المؤكد في دعوة الصين إلى الاعتراف بـ«أهمية المعايير الدولية» و «احترام الحقوق الإنسانية العالمية للشعب الصيني». وإدراكاً من الولايات المتحدة لضعف موقفها حيال بروز القوة الصينية، والأثر الحاسم لنفوذها الاقتصادي، تُجّدد الصلةَ بمنطق الكُتل الذي يرقى إلى حقبة الحرب الباردة. لكنّ بين هاتين المجوعتين السياسيتين عنصراً فاعلاً مؤهلاً لاكتساب أهمية كبيرة في النظام العالمي الجديد هو العالم العربي، فالأجدر والأولى إذاً أن تجهد واشنطن في اجتذابه إلى المعسكر الأميركي كما جرى بحثه في الماضي. وفي هذا الميدان تجد الصين نفسها في موقف يتسم بالضعف نظراً إلى الأسباب المشار إليها آنفاً والمرتبطة بعلاقتها مع الإسلام، ويتعيّن عليها أن تبذل جهوداً كبيرة للحد من تأثير نقطة الضعف هذه. على أن فكرة وجود كتلة ثالثة مستقلة – الكتلة العربية والعربية الإسلامية – لا تزال في هذه المرحلة من قبيل الوهم ما دام تأثير الولايات المتحدة على معظم الدول المعنية كبيراً، مع بعض الاستثناءات.

النقاش في الولايات المتحدة والصين

تبرز في الولايات المتحدة والصين نقاشات تزداد حدة حول مسألة العلاقات الصينية الأميركية. في الولايات المتحدة يتواجه تياران بنوع خاص، أحدهما ليبرالي، ديمقراطي، اتجاري، مهتم بالحفاظ على علاقات جيدة مع بكين بغية الاستمرار في تحصيل منافع شخصية كبيرة، وتيار المحافظين الجدد الذين، على الرغم مما لحِق بهم من إنهاك في عهد

بوش، لم ينتهوا ويمكن أن يعودوا بقوة في مناسبة الانتخابات الرئاسية الأميركية. والشخصية الأكثر نشاطاً ونفوذاً في التيار الأول هو وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، رجل إقامة العلاقات مع صين ماوتسي تونغ، الذي يقيم برهانه على مقاربة نفعية جداً للقوة الصينية، ولكنه يحقق على المستوى الشخصي مكاسب كثيرة بفضل موقعه المفضل لدى المسؤولين الصينيين. وهو يدافع عن الأطروحة القائلة بأن الولايات المتحدة، إذا ما كان عليها أن تبقى متيقظة، لا يمكنها إن توخَّت الصواب أن تعمل على وقف البروز الصيني بل يجب أن تتكيف معه وتستدرّ أقصى المكاسب منه، معتبراً أن الحرب هي خيار وليس حتميّة. ويبدو أن الرئيس أوباما في القسم الأول من ولايته كان يأخذ بهذه المقاربة، وبفضل ذلك كانت زيارته الأولى إلى الصين ناجحة بالمعيار الصيني من حيث إنه لم يُثر علانية مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، ولا انتقد صراحة الحكومة الصينية، داعياً إلى مزيد من الانفتاح، كما فعل أسلافه مما عرّضه لانتقادات عنيفة في بلاده. لكن مع اقتراب المعركة الانتخابية وفي مواجهة الانتقادات الحادة والمستمرة التي تكيلها المعارضة لسياسته الخارجية، التي تعدّ مجاملة وضعيفة، خصوصاً إزاء إيران والصين، وضغوط اللوبي العسكري – الصناعي الذي يرى في انسحاب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان خسارة مالية ضخمة، ويرى في غياب عدوّ محدّد تمام التحديد خطراً صناعياً حقيقياً، إزاء ذلك كله شدد أوباما لهجته حيال بكين في ملفات عدة.

أما من الجانب الجمهوري فإذا ما كان المحافظون الجدد معادين كل العداء للصين ويكافحون منذ سنوات في سبيل استقلال تايوان، فإن المرشح الرئاسي ميت رومني، الذي تعد ثقافته الدولية ضحلة ضحالة ثقافة جورج. و. بوش تقريباً عند انتخابه، يتخذ مواقف صارمة بصدد النزاعات الكبرى بين البلدين: قيمة العُملة الصينية اليان، والملكية الفكرية، وحقوق الإنسان. غير أن لا شيء جديداً في هذه المواقف بالنسبة إلى مرشح رئاسي عليه أن يبدي حزماً في السياسة الخارجية، ولاسيما حيال الصين، نظراً إلى البعد الاقتصادي لهذا الموضوع لدى الرأي العام الأميركي. وعندما أعلن رومني: «هم لا يستطيعون السطو على أجهزة كمبيوتراتنا، ولا يستطيعون سرقة (أسرار) حكومتنا، ولا السرقة من شركاتنا» كان من الطبيعي أن يغفل دور النظام الأميركي أشلون echelon ومركزه بريطانيا العظمى ولا الأضرار الكبيرة التي تسبب بها من جراء عمليات التجسس غير المشروعة في العديد من

البلدان، ولاسيما في الولايات المتحدة بحق... الصناعيين الأوروبيين. ولعل انعدام الخبرة والجهل اللذين يتصف بهما المرشح رومني سيكونان أشد خطورة في حال فوزه، إذ يبدو أنه اتخذ مواقف مسبقة من سائر المواضيع، خلافاً لبوش الذي اكتفى بالاعتراف بجهله، مع شيء من الدعابة في معظم الأحيان. عندئذ يمكن للمحافظين الجدد أن يعودوا أقوياء مستفيدين من انبعاث الحركات ذات النزعة الفاشية أمثال حزب الشاي Tea Party، وأن يثيروا توترات متصاعدة مع الصين وعدد من الفاعلين في النظام العالمي ولاسيما روسيا. وكان رومني قد أكد في مقابلة حديثة مع قناة س أن أن التلفزيونية.بما لا يدع مجالاً للشك أن العدو الأول للولايات المتحدة هو روسيا، ولا ريب في أن هذا الموقف ساعد على تعزيز التضامن الروسي – الصيني بشأن الملفات الدولية الكبرى إذا ما هُزم أوباما في الانتخابات الرئاسية.

أما في الصين فيبدو الموقف على شيء من الالتباس. فمن جهة يوجد في أوساط الرأي العام افتتان كبير بـ «النجاح» الأميركي ، ولاسيما في المجال الاقتصادي، وهنا تؤتي القوة الناعمة كامل ثمارها خصوصاً بين الشبيبة، ولا تزال المعايير الأميركية الخاصة بالتعليم القيمة الوحيدة لمن يتطلع إلى شغل منصب على أعلى المستويات في الدولة والحزب، أقله في إطار الشؤون الاقتصادية والإدارية، ويتابع معظم أبناء المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني على مستوى المكتب السياسي دراساتهم في الولايات المتحدة على هذه الدرجة أو تلك. وفي ما يتعدى الخطابات الظرفية الموجهة إلى الجمهور العريض من الرأي العام وإلى تيارات ذات نزعة قومية متصاعدة فإن «النموذج» الأميركي ليس موضع انتقاد في أوساط الحزب الشيوعي الصيني بل العدوانية الدائمة التي تبديها الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه الصين، ولربما يعود ذلك،من منظور نفساني، إلى رفض الولايات المتحدة ، وهي القوة المثيرة للإعجاب وموضع الحسد بلا ريب ، الاعتراف صراحة بالنجاحات التي حققتها الصين منذ ثلاثة عقود، أما العنصر الأكثر انغلاقاً على النفوذ الأميركي والأصلب على صعيد التبادلات مع واشنطن فيوجد في صفوف الجيش بوجه خاص، لدى الجيل المتحدر من الحقبة الماوية والذي لا يزال في السلطة. وأكثر التصريحات عنفاً وتهديداً ضد الولايات المتحدة إنما تصدر عن ضباط كبار ولا يبدو أن القيادات السياسية تصادق على مضمونها، غير أن هؤلاء لا يخضعون للرقابة بغية إرضاء رأي عام ذي نزعة سيادية متعاظمة.

الخلاصة

إذا ما قبلنا بتحليل أيان بريمر بخصوص تشكّل عالم «لا كبير فيه » G– Zero – world فالنظام العالمي الجديد يمكن أن يتجه نحو استقطاب للقوة محوره بضعة أقطاب، تحتل فيه الولايات المتحدة والصين المركزين الأول والثاني في العالم على المستوى الاقتصادي حتى الآن، يليهما الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى أدنى قسم من العالم العربي– الإسلامي – لكن أي قسم؟ – وبعض دول مجموعة Brics ولاسيما منها روسيا والهند. وإزاء أزمة الزعامة هذه سوف يبذل كل قطب قصاراه لمضاعفة ميزات قوته الاقتصادية ونفوذه من أجل أن يحتل مواقع مسيطرة في النصف الثاني من هذا القرن حينما تطرح بحدة مسألة الموارد الطبيعية والنفط منها على الأخص، إذا لم يتطور «المجتمع الدولي» من الآن حتى ذلك الحين نحو حاكمية عالمية لمواجهة التحديات المشتركة، ولاسيما منها ما يتعلق بالبيئة والمناخ. لكن ينبغي أن نكون واقعيين وأن نقبل بأن هذه القوة الأميركية الكامنة كلّية القدرة تقريباً وهذه القوة القوة الناعمة الخارقة، التي لا مثيل لها في التاريخ، لن تزول في بضعة عقود، وإن أصابها الإنهاك من جراء بروز قوى منافسة. وفي هذه الفسحة التاريخية تحديداً ستكون القوة الأميركية معرّضة لأن تصبح القوة الأخطر على الاستقرار العالمي. ولا يمكن للشعور السائد بين الأميركيين، والذي يتقاسمونه مع إسرائيل، بأنهم شعب «مختار» إلا أن يحثّ الإدارات الأميركية المتعاقبة على السعي بكل الوسائل للحفاظ على تفوق الولايات المتحدة باعتباره مشيئة إلهية. غير أن التغيير أو التلف المتسارع الذي يصيب التركيب العرقي– الديني للسكان الأميركيين، ولاسيما مع الصعود القوي للعُنصر اللاتيني – الأميركي، الذي تزداد مطالبته بالاشتراك المباشر في اتخاذ القرارات الكبرى الموجّهة للبلاد، يمكن أن يضعف العنصر البالغ القوة الإنكلو سكسوني البروتستانتي WASP ويبدّل تدريجياً الأولويات الإستراتيجية للإدارات الأميركية المقبلة. ثم إن النمو المتسارع بين السكان للعناصر الصينية وتلك القادمة من شبه القارة الهندية يمكنه أيضاً إحداث تأثير مهم على صعيد العلاقات مع الصين والهند الصاعدتين. وفي هذه الحالة فالأولية الحصرية المعطاة في السياسة الخارجية الأميركية للدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب المصالح الأميركية نفسها، يمكن أن تضمحل لمصلحة مقاربة أكثر آسيويةً وأقل ارتهاناً بالنزاعات في الشرق الأدنى والأوسط. عندئذ لن يكون النفوذ الصيني بوجه خاص

نتيجة لقوة ناعمة ثقافية وسياسية بل ثمرة سياسة نفوذ قوامها الشتات الصيني والهجرة الصينية، في الولايات المتحدة وأوروبا على السواء. وفي مثل هذا المسار على العالم العربي – الإسلامي أن يجد طريقه الخاص، المتوسط، بين مصالح الكتلتين الرئيسيتين، وعليه، لكي يضمن استقلاله المعرّض لخطر كبير من قبل الولايات المتحدة منذ رُبع قرن، أن يختار في مرحلة أولى مقاربة مَصْليّة ومدروسة مع الصين في تلك المرحلة التاريخية التي تحاول فيها أن تفهم مفاتيح، أو أسرار، القوة المستدامة والشاملة....

Les relations sino-américaines : état des lieux, perspectives et stratégies

Le centre consultatif pour les études et la documentation

Une institution scientifique et spécialisée qui s'occupe
des études et des informations.

Les Cahiers stratègiques:
Série non régulières qui s'intéresse aux affaires stratégiques.

Sujet:
Les relations Sino−Américaines: état des lieux, perspevtives et strategies .

Conférencier: Lionel Vairon- chercheur dans les affaires stratégiques.

Tradicteur et rèdacteur: M. Saleh ACHMAR

Edité par: Le centre consultatif pour les études et la documentation

Date de publication: Octobre 2012, Dhul Qa'da 1433 de l'Hégire

Volume: N° 1

Premiére édition

Un livre de format A4

Tous droits réservés

Adresse: Bir Hassan, derrière le parc d'attractions "Fantasy World".

avenue Assad, Immeuble - Al-Inmaa Group - premier étage.

Tèlè phone: 01- 83 66 10

Fax: 01- 83 66 11

Portable: 03- 83 34 38

Courriels: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

Les opinions exprimées dans cette Série ne reflètent pas nécessairement celles du Centre consultatif pour les études et la documentation.

Table des matières

Les relations sino-américaines:
état des lieux, perspectives et strategies 2

Stratégie d'encerclement et guerre froide 3

La situation présente 5

Les perspectives 9

La stratégie américaine 10

Les réponses chinoises 14

Situation maritime 16

Soft power déclinant vs. Soft power emergent? 18

Les débats aux Etats-Unis et en Chine 20

Conclusion 22

Les relations sino-américaines : état des lieux, perspectives et stratégies

D'intenses débats agitent aujourd'hui les milieux de l'analyse stratégique et des relations internationales quant à la montée des tensions entre la Chine et les Etats-Unis et l'avenir de cette relation bilatérale. Entre les deux géants, de nombreux acteurs intermédiaires se trouvent pris en otage de logiques de puissances dans lesquelles ils sont assignés à prendre position. La crise économique et financière et les révoltes arabes ont entraîné des bouleversements géopolitiques majeurs dont nous ne percevons pas encore tous les contours. Le monde est entré dans une nouvelle phase historique dont les aboutissants demeurent incertains mais tous les décideurs sentent confusément l'émergence d'un nouvel ordre mondial. Bien entendu, Américains et Européens sont les plus menacés par cette perspective dans la mesure où leur domination fut quasiment sans partage pendant cinq siècles. La brève tentative – à l'échelle de l'Histoire – d'un pays non occidental d'accéder au statut de grande puissance, celle du Japon de l'Ere Meiji en 1868 à 1945, se termina par un échec retentissant, par la plus frappante manifestation de force occidentale de l'Histoire – l'usage à deux reprises de l'arme atomique, et la soumission finale du peuple japonais aux exigences américaines et à l'alignement de l'empire nippon sur la stratégie américaine de *containment* du bloc communiste. Avec l'émergence de la Chine dans l'ordre économique mondial, puis progressivement dans l'ordre géopolitique, une nouvelle ère s'est ouverte pour les peuples non européens. Cette ère avait en réalité en 1905 avec la victoire du Japon sur l'empire tsariste à Port Arthur, la première d'une puissance non européenne contre un pays occidental, mais elle avait tourné court. Plus raisonnable, plus consciente de ses faiblesses et moins arrogante, la Chine a choisi de construire patiemment sa puissance globale en évitant tout heurt frontal avec les principales puissances, Etats-Unis et Europe, tout en affirmant de plus en plus fermement sa souveraineté et son *droit de parole*, thème de débat important en Chine aujourd'hui[1]. L'éclatement de l'Union Européenne et ses difficultés à bâtir une unité de vue en matière de politique internationale, comme d'ailleurs dans de nombreux autres domaines, a encouragé les dirigeants chinois à mesurer leur degré de puissance à l'aune de celle des Etats-Unis. L'étalon est donc américain. Le chemin est très long mais l'objectif final est transparent pour les Chinois : il ne s'agit nullement de se substituer à la puissance américaine et d'accéder au statut d'unique superpuissance, ce qui serait contradictoire avec la philosophie chinoise du Yin et du Yang, l'un ne peut exister sans l'autre, mais d'atteindre un niveau de puissance tel qu'il écarte définitivement toute menace existentielle contre la souveraineté chinoise et permette de garantir un développement

[1] *话语权帮西方垄断世界* [Le droit de parole a aidé l'Occident à contrôler le monde], Li Shenming, Global Time, 20 juin 2011 ; *面对西方话语权，中国应自信从容* [Pour faire face au droit de parole occidental, la Chine doit avoir calmement confiance en elle], Global Time, 18 février 2012.

continu et l'accès à terme de la population chinoise à un niveau de vie comparable à celui des pays occidentaux ou du Japon. Pour cela, la Chine doit marquer son territoire face aux pressions américaines, faire comprendre *à la chinoise* aux responsables américains le coût que représenterait pour leur pays une politique plus ouvertement hostile à son égard et contraindre Washington à admettre l'idée – saugrenue du côté américain – de *partage* : partage de la puissance, partage des grandes décisions au sein de la communauté internationale, partage des ressources. C'est dans cette phase que l'on pourrait qualifier de *didactique* que la Chine s'est désormais engagée avec la crise de 2008 face à une Amérique retranchée dans ses certitudes et sa soif de puissance et d'hégémonie.

Stratégie d'encerclement et guerre froide

Depuis le démantèlement de l'URSS en décembre 1991, les Etats-Unis occupent une place unique dans l'Histoire. Jamais un pays n'avait au cours des siècles passés disposé d'une telle puissance militaire, économique et politique, accompagnée d'un extraordinaire *soft power*. Au début de la décennie 90, aucune puissance ne semblait pouvoir rivaliser avec eux dans un futur imaginable, ce qui permettait au président américain Georges Bush dans son discours sur l'Etat de l'Union en 1991 d'affirmer « The leader of the West has become the leader of the world » et « The US are the undisputed leader of the Age ». La Chine se débattait alors dans les tourments politiques de l'après Tian An Men et n'avait pas encore repris ses esprits après ce traumatisme national majeur. Il faudrait attendre 1992 et la fameuse *tournée* de Deng Xiaoping dans le Sud pour que le mot d'ordre du développement économique soit à nouveau donné et que des mesures de stimulations de la croissance soient adoptées. Mais rapidement, dès le milieu de la décennie, l'émergence de la Chine prit une nouvelle forme qui allait rapidement inquiéter ses partenaires américains et européens. La croissance continue de son budget de défense, son attitude déterminée sur le dossier de Taiwan face à Washington, la mise en place progressive d'une nouvelle relation de coopération avec la Russie, qui donnait naissance dès 1996 au *Groupe de Shanghai* qui devint en juin 2001, à l'occasion de l'entrée dans l'organisation de l'Ouzbékistan, l'*Organisation de Coopération de Shanghai*, le rapprochement avec New Delhi malgré quelques contentieux persistants, tous ces paramètres associés à la reprise d'une forte croissance économique incitèrent les Etats-Unis à atténuer leur triomphalisme et à se pencher sur les défis stratégiques que posaient cette puissance chinoise émergente.

De son côté, Beijing consacrait des efforts soutenus à la poursuite et l'approfondissement de la stratégie mise en œuvre depuis le début des réformes en 1978, la pacification de sa périphérie. Au cours des trois décennies maoïstes, la Chine avait connu trois conflits majeurs, ainsi que des incidents armés à une échelle plus réduite avec plusieurs de ses voisins. Les guerres de Corée en 1950-53, avec l'Inde en 1962 puis enfin avec le Viêt-nam en 1979 avaient posé clairement la question de l'impact de l'instabilité régionale sur le développement économique et social. Deng Xiaoping ayant fixé comme priorité centrale et

durable le rétablissement d'une économie solide, condition essentielle sur le chemin de la puissance globale de la Chine, la diplomatie régionale et le règlement des contentieux devint un outil de cette puissance nouvelle. Progressivement, les multiples litiges frontaliers avec la Russie, les nouveaux Etats d'Asie Centrale et l'Asie du Sud-Est furent réglés par le biais de négociations dans lesquelles les dirigeants chinois acceptèrent quelquefois, comme avec la Russie, de renoncer à des revendications historiques pour aboutir à des accords frontaliers définitifs. A la fin des années 90, la quasi-totalité de ces litiges avait été réglés, à l'exception du contentieux avec l'Inde à propos de la souveraineté sur l'Arunachal Pradesh, d'un litige historique sur l'archipel Senkaku-Diaoyutai en mer de Chine orientale et de l'épineux dossier de la mer de Chine méridionale, qui impliquait quatre Etats de l'ASEAN, Taiwan et la Chine Populaire elle-même. Sur ce dernier dossier cependant, un *Code de Conduite des Partis [les Etats de l'ASEAN et la Chine] en mer de Chine méridionale* fut signé en novembre 2002 à Phnom-Penh et contribua pendant plusieurs années à calmer les esprits dans la zone.

De plus en plus inquiets de cette percée chinoise en Asie, qui se traduisait par un apaisement des tensions en Asie et des rapprochements jusque-là perçus *contre nature* (Chine-Inde, Chine-Russie, Chine-Viêt-nam etc.), les Etats-Unis, sous l'administration Bush Jr. engagèrent une offensive de charme en direction de plusieurs pays asiatiques destinée à contrer ces rapprochements. L'Inde fit en particulier l'objet de toutes les attentions de Washington en raison de son poids potentiel sur la scène stratégique asiatique et de l'antagonisme historique entre les deux plus grandes puissances démographiques. Washington promit alors à New Delhi de lever l'embargo sur la coopération nucléaire *civile*, qui avait été imposé suite à la crise indo-pakistanaise du printemps 1990, puis évoqua l'idée de déléguer à l'Inde à moyen terme le contrôle stratégique de l'océan indien afin d'alléger la pression sur la marine américaine déjà engagée sur plusieurs terrains sensibles, d'autant que les guerres d'Iraq et d'Afghanistan représentaient une charge considérable pour le budget fédéral. Ayant ainsi touché deux cordes particulièrement sensibles, celle du nucléaire et celle de la puissance indienne, les Etats-Unis obtinrent un durcissement sensible des relations indo-chinoises et la mise en veilleuse du rapprochement en cours. L'Inde toutefois demeurait sur la défensive et entendait conserver son libre-arbitre quant à sa politique étrangère, alors que l'administration américaine lui demandait de modifier ses positions sur des dossiers particulièrement importants pour elle, qu'il s'agisse de sa coopération économique et énergétique avec le Myanmar voisin, du nucléaire iranien ou du projet de gazoduc Iran-Pakistan-Inde.

En Asie du Sud-Est, Washington commença également à devenir pressant et à multiplier les échanges officiels et les sollicitations pour une plus grande coopération, notamment avec le Viêt-nam et les Philippines. Dans les deux cas, ces pays présentaient l'intérêt stratégique de posséder des bases navales – Cam Ranh au Viêt-nam, une base en eaux profondes, et Subic

Bay aux Philippines[2] - dont la marine américaine pourrait faire usage en cas de redéploiement sur le terrain asiatique. Le projet de ventes d'armes sophistiquées à Taiwan fut également réactivé, mais il se heurta à des positions très fermes de la Chine, qui utilisa à deux reprises l'arme de ses achats de Bons du Trésor américain pour faire reculer l'administration Bush, menaçant de réduire le volume de ces achats.

Le 11 Septembre offrit à Washington de nouvelles opportunités en Asie. Pour la 1ère fois dans l'Histoire, les Etats-Unis installèrent de bases militaires en Asie centrale – au Kirghizstan et en Ouzbékistan ; pour la 1ère fois depuis 1945, 5 navires militaires japonais croisèrent dans l'océan indien au large de l'Afghanistan en soutien aux opérations en Afghanistan ; pour la 1ère fois, Washington améliora parallèlement ses relations avec l'Inde et le Pakistan, les deux ennemis jurés du sous-continent indien ; la coopération militaire américano-taiwanaise connut l'expansion la plus forte depuis le rétablissement des relations diplomatiques avec la RPC en janvier 1979 ; les relations avec les Philippines prirent un nouvel essor après la rupture de 1992 ; les relations avec les militaires indonésiens furent rétablies progressivement, pour la 1ère fois depuis la rupture de 1999.

La Chine prit rapidement conscience de cette nouvelle stratégie d'encerclement qui semblait se mettre en place, situation qui touchait chez elle une corde sensible puisque les trois guerres qu'elle avait menées depuis 1949 répondaient précisément à la perception d'une volonté d'encerclement [de la part des Etats-Unis avec la Corée et l'Inde, de l'URSS avec le Viêt-nam]. Les attentats du 11/9 et la nouvelle politique de *lutte contre la terreur* lancée dans la foulée par Washington accorda toutefois un répit à Beijing. Dans son premier discours de politique étrangère en tant que candidat à la Présidence des Etats-Unis le 19 novembre 1999, intitulé "A Distinctly American Internationalism", Georges W. Bush avait clairement annoncé sa politique à l'égard de la Chine : « China is a competitor, not a strategic partner. We must deal with China without ill-will – but without illusions", contredisant ainsi l'approche de l'administration Clinton qui avait qualifié la Chine de *partenaire stratégique.* Mais les orientations et les obsessions des Néo-conservateurs qui entouraient Bush prirent le dessus sur cette vision de la *menace chinoise.* Il était cependant évident que si cette *guerre contre la terreur* venait un jour ou l'autre à prendre fin, la Chine reprendrait sa première place au rang des *menaces*, ou plus exactement des rivaux de la toute-puissance américaine. C'est en effet la situation à laquelle nous assistons depuis 2011.

La situation présente

Deux événements majeurs sont survenus en 2011 dont l'impact sur la stratégie globale américaine a été déterminant : les révoltes arabes et la mort de Ben Laden. Après quelques

[2] La base de Subic Bay fut évacuée par les forces américaines en novembre 1992 après un conflit ouvert avec les autorités philippines et un vote du Parlement philippin. Elle était jusque-là la plus grande implantation militaire américaine à l'étranger.

mois d'hésitations, et une série de déclarations contradictoires en décembre 2010 et janvier 2011, l'administration Obama a réévalué sa stratégie globale, et plus particulièrement la priorité haute accordée à la *lutte contre la terreur* [islamiste]. Un constat accablant a été effectué, qui transparaît dans les propos du président américain à propos de l'Iraq et de l'Afghanistan : ces deux guerres ont représenté pour les Etats-Unis un coût extravagant et se sont soldées par un échec stratégique. La mesure de la réussite ou de l'échec de ces guerres ne pouvait en effet reposer sur la chute de Saddam Hussein ou des Talibans, deux régimes affaiblis ou fragiles, mais sur la mise en place de nouveaux régimes *démocratiques* et, surtout, alignés sur les intérêts américains. Le contrôle durable de l'Iraq en particulier, dont les réserves de pétrole sont estimées tout juste inférieures à celles de l'Arabie Saoudite, et le contrôle de Kaboul qui devait permettre la mise en place du fameux oléoduc Asie Centrale-Océan indien, prenaient une dimension stratégique majeure dans la politique américaine de captation des ressources en hydrocarbures et d'affaiblissement par ce moyen des rivaux *stratégiques* des Etats-Unis. Ironie de l'histoire, le plus gros contrat pétrolier signé à ce jour par le gouvernement iraquien installé au pouvoir par les forces américaines le fut en novembre 2008 avec le groupe chinois d'Etat CNPC pour 3,5 milliards $...

L'émergence à Bagdad d'une part d'un pouvoir chiite refusant le maintien des forces américaines sur le sol iraquien, la corruption généralisée du régime de Kaboul et les nombreuses *bavures* de l'OTAN d'autre part, qui alimentent la rancœur populaire envers les Etats-Unis et le régime Karzaï et renforcent la résistance, conduisent à une conclusions lourde de sens pour l'avenir : la puissance militaire américaine peut gagner une guerre conventionnelle, mais elle ne peut plus décider de l'avenir d'un pays comme elle l'avait fait en Allemagne et au Japon à la fin de la seconde guerre mondiale. Les révoltes arabes et l'émergence en cours et probable de régimes à dominante islamique, et la percée notable parallèle des mouvements salafistes, ont sonné le glas de la politique de l'administration Bush. Avec la disparition des principaux autocrates arabes s'évanouit également la perspective de contrer définitivement la montée en puissance des mouvements islamistes – qu'il s'agisse de l'islam politique ou de l'islam radical. La mort de Ben Laden est survenue à point pour justifier, vis-à-vis de l'opinion publique américaine, un changement de priorités et affirmer la mort cérébrale d'Al Qaeda, en dépit de la survivance de nombreux groupes armés se réclamant de l'organisation, et l'avènement de régimes *démocratiques* dans les pays arabes touchés par les révoltes. Obama pouvait donc saisir cette conjonction de facteurs pour engager une nouvelle stratégie à l'égard du monde islamique et se tourner vers l'adversaire en réalité le plus redoutable à long terme, la Chine.

Depuis plusieurs années, certaines voix dans les milieux politiques et de la recherche américains se faisaient entendre pour exprimer leur inquiétude face à ce qu'ils considéraient comme une forme d'aveuglement de la part de l'administration Bush face aux défis réels posés à l'hyperpuissance américaine par l'émergence de la Chine. Mais la politique de relatif *containment* menée par Washington était alors entièrement subordonnée à la lutte

antiterroriste. Le caractère plus affirmé de la politique extérieure chinoise depuis les Jeux Olympiques de Beijing en 2008, lié à l'exaspération des dirigeants chinois et de leur opinion publique face à la critique systématique de toutes les orientations chinoises – tant en matière d'économie que de société ou de politique extérieure – et alors qu'Américains et Européens les suppliaient parallèlement de les aider à surmonter la crise économique et financière, a inquiété les analystes américains et les ont conduit à redouter pour les Etats-Unis une situation de dépendance toujours plus grande vis-à-vis de Beijing, en particulier sur le plan financier. Comme dans le cas des guerres menées par Washington, la puissance américaine était sans rivale sur le plan militaire, y compris et surtout naturellement par rapport à la Chine, mais sa faiblesse financière – les Etats-Unis vivent à crédit et leur bonne santé ne repose donc que sur un *soft power* qui donne au dollar une valeur virtuelle – risquait de la conduire au désastre face à une Chine ayant adopté une stratégie de grignotage et d'évitement. Une politique de *containment* renforcé constituait donc l'unique solution à ce problème puisqu'il était inimaginable de s'engager de front face à Beijing. Mais seule une participation des Etats voisins de la Chine à cette stratégie pouvait lui donner des chances de succès.

Les deux premiers signaux de cette nouvelle politique envoyés par Washington à Beijing furent son intervention brutale dans le conflit en mer de Chine méridionale dès octobre 2010[3] et l'organisation de manœuvres navales conjointes Etats-Unis – Corée du Sud en août 2011. La Secrétaire d'Etat américaine Hillary Clinton avait à plusieurs reprises exprimé, depuis sa prise de fonction, une position très ferme à l'égard de Beijing sur différents dossiers, en contradiction à l'époque avec le ton très mesuré du président Obama. Mais à l'approche de la campagne électorale, au sein de laquelle la politique extérieure ne pèse que très faiblement mais les questions économiques et sociales très fortement, le candidat Obama a durci son discours, en particulier depuis janvier 2011 et notamment sur les questions économiques et commerciales.

L'offensive formelle a été déclenchée le 17 novembre 2011 par Obama dans son discours prononcé devant le Parlement australien. Affirmant une victoire en Iraq et en Afghanistan et la fin proche d'Al Qaeda, il annonçait que les Etats-Unis se tourneraient désormais vers le « vaste potentiel de la région Asie-Pacifique » car « notre force économique domestique constitue le fondement de notre *leadership* mondial » et « notre nouvelle priorité sur cette région reflète une vérité fondamentale – que les Etats-Unis ont été et seront toujours une puissance du Pacifique ». Il annonçait alors avoir pris délibérément une décision stratégique, celle qui considère que les Etats-Unis joueront à l'avenir un rôle plus important et à long terme pour *modeler cette région et son avenir, en défendant des principes fondamentaux et en partenariat étroit avec nos alliés et amis.*Il ajoutait, alors que les Etats-Unis achevaient

[3] Hillary Clinton et le Secrétaire d'Etat à la Défense Gates avaient déclaré, lors d'une conférence des ministres de la Défense asiatiques à Hanoi en octobre 2010, que les Etats-Unis avaient un *intérêt national* à défendre en mer de Chine méridionale, et qu'ils se considéraient par conséquent comme un acteur stratégique à part entière et légitime dans cette région.

deux guerres, avoir donné instruction à son équipe de sécurité nationale de donner la priorité la plus haute à la présence et aux missions en Asie-Pacifique. Cela se traduirait par un maintien et une redistribution des forces au Japon et en Corée et une présence accrue en Asie du Sud-Est, mais aussi par une coopération accrue avec le Viêt-nam et le Cambodge et un soutien à la politique indienne *Look East* pour lui permettre de jouer un rôle plus important en tant que grande puissance asiatique. Alors que la Chine n'était citée nommément qu'une seule fois, l'ensemble du discours lui était à l'évidence très largement destiné, en particulier les propos sur la sécurité de l'Asie et le respect de normes et valeurs *universelles.* Dès le lendemain, un éditorial du *Global Time*, un quotidien du PCC, avertissait que "bien entendu nous voulons prévenir une guerre froide avec les Etats-Unis, mais en même temps, nous devons éviter de renoncer à la présence, à titre sécuritaire, de la Chine dans son voisinage ». La Chine a en effet particulièrement mal reçu l'annonce par Washington et Canberra de l'envoi de forces américaines sur la base australienne de Darwin, au Nord de l'Australie.

Dans son intervention le 5 janvier 2012 devant les militaires américains sur la *Strategic Defense Review*, le président Obama a confirmé ces orientations, sans jamais cette fois évoquer la Chine, qui cependant apparaissait clairement en filigrane. Il annonçait en particulier que le budget américain de la défense serait plus élevé que celui des dernières années de l'administration Bush et que les éventuelles réductions de dépenses militaires ne s'opéreraient pas au détriment de « cette région critique » [l'Asie-Pacifique].

Début juin 2012, devant les ministres de la Défense asiatiques réunis à Singapour, le Secrétaire d'Etat américain à la Défense Leon E. Panetta a mené une offensive de *séduction armée* vis-à-vis de l'Asie en dévoilant la forme militaire que prendrait cette nouvelle stratégie américaine. Il annonçait en particulier un redéploiement de la flotte américaine, qui serait répartie à 60%/40% entre le Pacifique et l'Atlantique contre 50/50 aujourd'hui, parmi lesquels 6 porte-avions. Cet effort serait complété par des manœuvres militaires plus importantes en nombre et en dimension ainsi que par de plus nombreuses visites de la marine américaine dans les ports asiatiques. Il corrigeait également la formule utilisée précédemment par l'administration Obama qui présentait l'Asie comme le « pivot de la politique américaine » par un « rééquilibrage » en faveur de l'Asie. Dans la foulée de cette conférence, Panetta a effectué des visites remarquées au Viêt-nam – où il a visité, pour la première fois pour un responsable américain, l'ancienne base soviétique de Cam Ranh -, et en Inde, d'où il a lancé des propos particulièrement virulents contre le Pakistan, à l'égard duquel les Etats-Unis n'étaient pas « satisfaisants » et a confirmé le soutien américain à l'émergence de l'Inde comme grande puissance asiatique.

Cette succession de déclarations officielles a eu des effets ambigus. D'une part, elles ont contribué à rassurer certains pays asiatiques quant à l'engagement de Washington en Asie sur le plan sécuritaire face à d'éventuelles menaces chinoises, mais elles ont d'autre part

inquiété certains responsables, par exemple en Indonésie, qui redoutent un regain de tensions avec la Chine provoqué par cette nouvelle intrusion américaine dans une région extrêmement sensible. Il est notamment à craindre que cet activisme américain ne contraigne à court ou moyen termes les Etats de la zone à avoir à choisir de manière claire entre Washington et Beijing ce qui conduirait vraisemblablement à des réactions fermes de la Chine, ces pays se trouvant alors – pour les plus faibles d'ente eux – pris en otage par deux grandes puissances rivales. Avec un certain humour, un éditorialiste du *Global Time* annonçait alors le 25 juin : « L'Amérique revient en Asie, la Chine retourne au monde »[4]…

Les perspectives

Face à cette émergence progressive mais assurée de la Chine, dont nombre d'experts annoncent qu'elle devrait devenir autour de 2020-25 la 1ère puissance économique mondiale – en valeur absolue -, les Etats-Unis tentent donc de créer ou renforcer des alliances de revers destinées à accentuer les pressions économique, politiques et stratégiques sur Beijing. Toutefois, les experts et responsables américains les plus raisonnables ont clairement conscience du poids de la Chine au plan global, de son importance pour faire face à la crise financière mais aussi de la nécessité de son appui pour tenter de régler les grands dossiers internationaux de crise.

Au plan économique, le potentiel de pression s'appuie essentiellement sur l'accès aux ressources naturelles et sur la réglementation du commerce international. Dans le premier cas, la Chine occupe désormais des positions solides en Asie, en Afrique et en Amérique Latine. Depuis le 11/9, ses positions au Moyen Orient n'ont cessé de se renforcer tant en Iran qu'en Arabie Saoudite, qui sont devenus ses deux premiers fournisseurs de pétrole. Les pressions exercées sur le Soudan pour aboutir à la partition du pays, le nouvel Etat du Sud ayant hérité de 70% des réserves pétrolières du pays, sur l'Iran et la séduction à l'égard de Ryad, avec la signature en 2010 du plus gros marché d'armement jamais signé par les Etats-Unis, tous ces mouvements relèvent en partie de la stratégie américaine d'isolement de la Chine et de contraintes exercées sur ses sources d'approvisionnement. Par ailleurs, Washington s'efforce de contrecarrer les conséquences néfastes pour l'économie américaine des processus d'intégration économique régionale en œuvre en Asie-Pacifique (OCS, ASEAN+, Sommet de l'Asie de l'Est, TPP etc.) en s'efforçant de s'y intégrer, en dépit des résistances récurrents de la Chine ou de la Russie. L'extension des zones de libre-échange en Asie et le projet d'intégration économique de l'Asie de l'Est (Chine, Hong Kong, Japon et Corée) en cours de discussion pourraient affecter sérieusement les relations commerciales des Etats-Unis avec les pays concernés. La stratégie conjointe de la Chine et de la Russie par exemple avec la création puis l'expansion de l'OCS depuis 1996 peut être

[4] *美国重返亚洲 中国重返世界* [Les Etats-Unis reviennent en Asie, la Chine retourne au monde], Gao Dawei, Global Time, 25 juin 2012.

perçue comme une politique de *containment* de la puissance américaine sur le continent asiatique, en particulier en Asie centrale et, à moyen terme, en Asie du Sud.

Au plan politique et diplomatique, les Etats-Unis instrumentalisent de manière constante les thèmes de la démocratie et des droits de l'homme pour renforcer, avec la complicité de certains de leurs meilleurs alliés, en particulier européens, les pressions sur des dirigeants chinois en quête de respectabilité et affaiblir le discours chinois dans les enceintes internationales. Ainsi utilisent-ils très régulièrement les deux dossiers les plus sensibles de la géopolitique chinoise, le Tibet et le Xinjiang, pour dénoncer le traitement réservé selon eux aux minorités nationales en Chine, les violations des droits de l'homme et une politique régulièrement qualifiée par certains milieux politiques américains de *génocidaire*. Au Xinjiang, région autonome où les autorités chinoises sont confrontées à un double mouvement de revendications culturelles légitimes de la part d'une partie de la population musulmane et de développement d'un islam radical originaire d'Afghanistan et d'inspiration wahhabite – que certains analystes américains qualifient de *Freedom Fighters*… -, Beijing s'est engagé dans une politique de développement économique et social depuis 2000, intégrée dans le cadre plus large du programme nommé « Programme de grand développement de l'Ouest », dont elle attend le retour à la raison des ethnies musulmanes minoritaires et la fin de la contestation violente. Cependant, il est très peu probable que la stabilité de cette région soit retrouvée grâce à un simple programme de développement économique. En effet, la proximité de l'Asie centrale et les canaux existants entre les groupuscules islamistes radicaux, essentiellement ouigours, et leur compagnons d'armes et de *jihad* en Ouzbékistan et dans d'autres pays d'Asie centrale, ajoutée à des circuits de financements dont il demeure difficile de déterminer précisément l'origine mais qui semblent venir du Moyen Orient, et notamment d'Arabie Saoudite, rend assez illusoire le projet de réduire une guérilla islamiste par des bénéfices économiques accrus pour la population au sein de laquelle elle évolue.

La stratégie américaine

En Asie, les Etats-Unis disposent de plusieurs cartes de poids dans leur stratégie de *containment*. D'une part, la montée en puissance de la Chine, en particulier le renforcement de ses capacités militaires, inquiète légitimement la plupart de ses voisins. Si par exemple le lancement du premier sous-marin chinois en août 2011 – un ancien porte-avion ukrainien réhabilité – ne peut à l'évidence représenter une quelconque menace pour Washington, il peut être légitimement perçu ainsi par les voisins immédiats de la Chine, en particulier en Asie du Sud-Est où semble se cristalliser rapidement depuis deux ans le conflit territorial sur les archipels de la mer de Chine méridionale, une menace sérieuse dans la mesure où aucun des Etats de la région ne possède de son côté cette capacité. Le nombre important de conflits passés et la méfiance présente dans la périphérie chinoise offre un terrain privilégié à l'influence des Etats-Unis et à leur discours sur la *menace chinoise.* Si ces Etats ont tous

conscience de l'importance pour eux d'un engagement économique accru avec la Chine, en particulier pour accéder aux financements chinois et aux IDE, de vieilles rancœurs passées, un passif lourd avec certains d'entre eux (le Viêt-nam naturellement, mais aussi l'Indonésie ou l'Inde) et le rattrapage rapide de la puissance militaire chinoise par rapport aux Etats-Unis, tous ces éléments contribuent à alourdir l'atmosphère sur le continent et à favoriser un rapprochement opportuniste avec l'adversaire américain afin d'équilibrer les rapports de force.

Mais Washington dispose également d'une autre carte, extrêmement dangereuse celle-ci, qui est le développement de l'islamisme tant politique que radical en Asie. La région autonome ouïgoure du Xinjiang, qui représente 1/6ème du territoire chinois, a pour la Chine une dimension stratégique majeure : elle possède 25% des ressources prouvées du pays en hydrocarbures, elle est le passage obligé des oléoducs et gazoducs qui alimentent de plus en plus les grands centres industriels du Centre et de l'Est du pays à partir de l'Asie centrale, et enfin elle héberge les installations nucléaires chinoises, dans la région du Lob Nor, l'Est de la région. Il est donc évident que sa stabilité est la priorité haute des autorités chinoises, quel qu'en soit le coût.

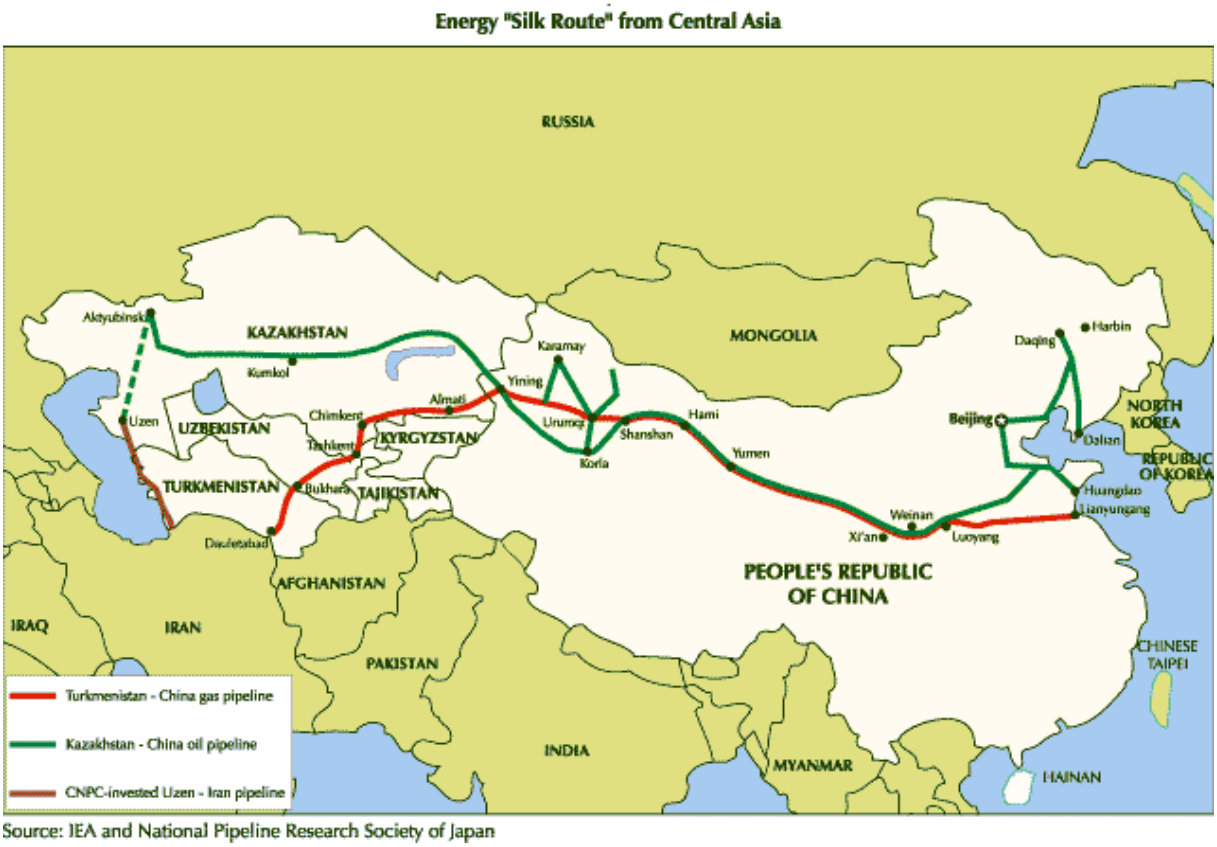

Source: IEA and National Pipeline Research Society of Japan

Conscients de cette problématique, les Etats-Unis sont tentés d'instrumentaliser les revendications évoquées précédemment pour affaiblir leur adversaire et entretenir un foyer d'instabilité permanent dans une zone stratégique. La présidente du Congrès Mondial

Ouigour, Rebiyah Kadeer, est ainsi officiellement installée à Washington depuis son départ de Chine en 2005, comme plusieurs autres organisations ouïgoures. D'après des informations non confirmées émanant de sources américaines en Afghanistan, les forces américaines auraient convoyé dans des avions militaires, après l'occupation de l'Afghanistan en 2001, des stocks d'opium ou d'héroïne vers l'Asie centrale en utilisant leurs bases militaires installées au Kirghizstan et en Ouzbékistan afin d'en faciliter l'infiltration en Chine par le Xinjiang. Une telle stratégie, utilisée pendant la seconde guerre mondiale par les Britanniques en Birmanie, reposerait sur une volonté de nuire à long terme à la stabilité de la Chine en y favorisant le développement de certains fléaux sociaux, en particulier la drogue. Si rien n'est avéré à ce jour dans ce domaine, l'idée demeure du registre du possible.

L'un des thèmes centraux du nouvel interventionnisme américain en Asie est celui de l'équilibre des forces et de la puissance indienne. L'administration Bush a en effet engagé en 2004 une campagne de propagande autour de la puissance indienne avec pour objectif central de freiner le rapprochement sino-indien et de relativiser dans les esprits l'émergence de la puissance chinoise dont le caractère inéluctable tend à encourager ses partenaires, tant européens qu'asiatiques, à multiplier les concessions dans tous les domaines et, ainsi, à accélérer encore davantage ce processus. Le discours américain vise à promouvoir l'idée d'une Inde puissance asiatique dominante au XXI^{e} siècle et d'aider New Delhi à atteindre cet objectif. Mais cette vision de la puissance indienne est si peu crédible qu'elle a conduit le Premier ministre indien Manmohan Singh, suite à un discours de Georges W. Bush sur la puissance indienne, à s'interroger devant les journalistes sur le pays dont parlait Bush, *qui ne pouvait en aucun cas être l'Inde…* Bien que faisant naturellement preuve d'une très grande arrogance culturelle et politique, qui trouve essentiellement sa justification dans leur héritage colonial et leurs relations privilégiées avec les Etats-Unis et la Grande Bretagne, les responsables indiens ont conscience des faiblesses intrinsèques de leur système politique, économique et social (un appareil économique très rigide, la survivance d'un système de castes – malgré leur interdiction par la Constitution – qui constitue un frein majeur au développement et à l'égalité des chances, une démocratie hantée par une corruption massive etc.) et des limites du potentiel d'accès de leur pays au statut de puissance globale. Cette stratégie américaine, en particulier la coopération militaire renforcée, pourrait entraîner l'Asie dans une nouvelle ère de tensions et accentuer les risques de conflit ouvert. La proposition américaine de « déléguer » à l'Inde le contrôle naval de l'océan indien a ainsi provoqué une vive réaction chinoise, un responsable militaire ayant déclaré : « L'océan indien n'est pas l'*océan des Indiens* ». La volonté des Etats-Unis de façonner la future Asie, clairement annoncée dans le discours australien de Barack Obama, représente en réalité un danger mortel pour celle-ci car elle vise à établir des « équilibres » artificiels en lieu et place des ajustements naturels de puissance, qui même lorsqu'ils conduisent à des conflits ouverts demeurent des processus de régulation. Enfoncer un coin entre les deux puissances démographiques de la planète qui partagent plus de 3000 km de frontière et ambitionnent toutes deux de neutraliser au plan stratégique leur environnement immédiat est un jeu

particulièrement dangereux, en particulier dans le contexte actuel d'une dégradation très rapide des relations américano-pakistanaise et d'un renforcement parallèle accéléré des liens entre Beijing et Islamabad.

Au-delà de la situation géopolitique du continent asiatique lui-même, un autre facteur semble émerger dans le sillage des révoltes arabes et du renversement des priorités stratégiques américaines, celui de l'instrumentalisation de l'islam fondamentaliste ou radical par Washington au bénéfice de sa stratégie de *containment* de la puissance chinoise. La perspective d'un retrait des forces américaines combattantes d'Afghanistan, dans des conditions encore floues de calendrier, et de transfert aux autorités afghanes de la responsabilité de la sécurité du pays, implique, en l'état actuel d'impopularité et de division du régime Karzaï, un retour au pouvoir à court terme des Talibans. Il est en effet difficile d'imaginer à ce stade que la reconquête de Kaboul, vraisemblablement par les armes, par les Talibans puisse donner lieu à un réengagement militaire américain massif, en particulier en l'absence probable de volonté politique de la part des autres Etats membres de l'OTAN davantage préoccupés par des questions d'ordre économique en Europe. Les négociations en cours entre Washington et les Talibans, organisées par le Qatar, semblent s'orienter, malgré des ruptures répétées, vers un statu quo qui reconnaitrait aux Talibans l'accès au pouvoir en échange de concessions dont nous ne connaissons pas à ce stade le contenu. La grande proximité passée cependant des Talibans avec le MLTO [Mouvement de Libération du Turkestan Oriental] lorsqu'ils étaient au pouvoir, à un point tel que leurs personnels étaient alors intégrés au ministère de la Défense de l'émirat, ainsi qu'avec l' *Islamic Movement of Uzbekistan* [IMU], le mouvement le plus radical de la région, laisse planer la menace d'une reprise rapide des activités de ces deux mouvements en Asie centrale contre les intérêts chinois, qu'il s'agisse d'actions menées contre des missions diplomatiques ou des ressortissants chinois ou d'opérations d'infiltration en territoire chinois via le Xinjiang.

Confrontée à l'échec de sa stratégie de lutte contre l'islam politique et contre l'islam radical, et face à la multiplication des zones d'émergence de mouvements islamistes (la Somalie puis le Kenya, le Nigéria, le Mali, la Libye, avec de forts risques d'extension au Niger, à la Mauritanie ou au Tchad), Washington semble avoir adopté celle de la cooptation. *Si tu ne peux vaincre ton ennemi, adopte le*. Les ambitions internationales démesurées du Qatar, qui se traduisent non seulement par des opérations financières massives en Europe ou en Afrique mais aussi par une participation passée aux côtés de l'OTAN à l'intervention contre la Libye, sa soif de reconnaissance et la place qu'il occupe de plus en plus dans le financement des mouvements islamistes en Tunisie, en Libye, en Egypte ou en Syrie, à la faveur des révoltes arabes, ont fourni aux Etats-Unis la possibilité de mettre en œuvre cette nouvelle stratégie. Offrir au Qatar l'occasion de développer sa politique de conquête du monde islamique, au détriment, et il est essentiel de le noter, de l'Arabie Saoudite, représentait une occasion inespérée pour l'administration américaine d'utiliser un vecteur d'influence intermédiaire, atténuant l'affichage américain dans ce domaine très sensible,

permettant de nouer progressivement des relations avec des mouvements islamistes radicaux et de prendre langue avec les régimes islamiques en voie d'émergence dans le monde arabe pour trouver des terrains d'entente, en particulier dans le domaine économique. La plupart des mouvements fondamentalistes, comme par exemple les Frères Musulmans, ayant une approche très libérale de l'économie, il semble que les deux parties soient en mesure de s'entendre rapidement, au moins tant que ces nouveaux régimes respecteront une apparence de démocratie politique permettant à Washington de justifier sa bienveillance à leur égard. Cette politique ayant pour objectif de calmer le front du monde islamique – à l'exception notoire pour le moment de la Palestine et de l'Iran -, elle pourrait avoir pour conséquence de favoriser également l'instrumentalisation par Washington, d'une manière beaucoup plus discrète certes que lors de l'occupation soviétique de l'Afghanistan, de mouvements radicaux, grâce à des intermédiaires-écrans – comme dans le cas présent avec l'organisation *Jundallah* [People's Resistance Movement of Iran (PRMI)] installée au Pakistan. Le risque toutefois de voir ces mouvements se joindre à d'autres organisations à vocation politique ou religieuse d'Asie Centrale, comme le *Hizb ut-Tahrir*, et de contribuer à une déstabilisation rapide de la région n'est pas négligeable. L'exemple récent, en Afrique de l'Ouest, de l'élimination du MNLA [Mouvement National de Libération de l'Azawad] touareg par les groupuscules de la mouvance islamiste plus ou moins liée – ou tout au moins revendiquant ce lien – à Al Qaeda atteste de la faiblesse des courants islamistes politiques, culturels ou spirituels face aux capacités armées de telles organisations. L'Asie centrale pourrait ainsi devenir à terme un foyer d'instabilité dont l'impact sur la sécurité de la Chine, de la Russie et de l'Inde serait considérable. Les Etats-Unis n'en tireraient sans doute qu'un bénéfice à très court terme, comme lors de la guerre contre l'URSS en Afghanistan, mais réussiraient ainsi à affaiblir sérieusement leurs adversaires sur le terrain de l'hégémonie en Asie. Cette stratégie conduirait néanmoins immanquablement à un durcissement sécuritaire dans la région, et notamment en Chine où la préoccupation centrale des dirigeants est la stabilité intérieur et périphérique, ce qui permettrait à nouveau aux Etats-Unis d'accentuer leurs pressions sur le thème des droits de l'homme et de la démocratie…

Les réponses chinoises

De son côté, la Chine a d'ores et déjà mis en œuvre de contre-mesures face à la volonté américaine d'encerclement et d'affaiblissement stratégique. Les efforts accomplis pendant trois décennies pour pacifier la périphérie immédiate et apaiser les principales tensions ont sérieusement été écornés par la « reconquête » américaine de l'Asie engagée d'abord avec l'Inde depuis 2004, puis avec l'Asie du Sud-Est depuis 2010 et surtout 2011. Les seules exceptions notables sont la Russie, avec lesquelles les relations n'ont cessé de se détériorer pour Washington, le Pakistan et la Corée du Nord. Avec la Russie, le rapprochement s'est amplifié au cours des dernières années et les deux pays ont largement utilisé à la fois les enceintes de l'OCS et surtout des BRICS [Brésil-Russie-Inde-Chine-Afrique du Sud] pour

démultiplier leurs efforts de résistance à l'hégémonie américaine et noyer en même temps dans une relation multilatérale leur propre relation bilatérale qui n'est pas toujours aisée. En effet, les responsables politiques et militaires des deux pays n'éprouvent dans leur ensemble qu'une confiance extrêmement relative en leurs partenaires et l'axe Moscou-Beijing, comme autrefois l'axe Washington-Beijing, ne tient que grâce à la présence d'un adversaire commun, phénomène tout à fait classique dans les relations internationales. La réélection récente de Vladimir Poutine a reporté à un avenir sans doute lointain la perspective, souhaité par les Etats-Unis d'un rapprochement entre les deux pays. La Russie demeure donc sans doute pour longtemps un allié sûr de la Chine, même si ses désaccords apparaissent ponctuellement sur la gestion de certaines crises comme ce fut le cas lors de la guerre de Géorgie en août 2008.

La séduction chinoise en direction de l'Asie du Sud-Est est quant à elle fortement handicapée par le conflit territorial avec ses voisins en mer de Chine méridionale et la position dure adoptée en 2010 sur ce dossier par Beijing. Cette fermeté, teintée d'une dose d'arrogance de grande puissance, a contribué à favoriser le rapprochement de ces Etats avec Washington. Des avancées notoires avaient pourtant été acquises au cours des dernières années avec la signature en novembre 2002 d'une *Declaration on the Conduct of Parties in the South China Sea* puis, en octobre 2003 à Bali, d'un Traité d'Amitié Chine-ASEAN. La Chine et le Viêt-nam s'étaient également accordés en juin 2004 sur la ratification de l'accord sur la délimitation de leur frontière maritime dans le golfe du Tonkin, puis en janvier 2009 pour signer un accord de délimitation de leur frontière terrestre, après des décennies de litiges.

Mais certains Etats de la région, se sentant probablement protégés par le volontarisme américain dans la région, ont adopté récemment une attitude plus agressive sur ce dossier et provoqué des incidents sérieux qui ont entraîné des crises diplomatiques avec la Chine et ouvert la voie à une position américaine qui leur était favorable. Le plus récent remonte à avril 2012, lorsque la marine philippine a tenté d'intercepter huit bateaux de pêche chinois accusés de se trouver dans un espace situé dans la ZEE des Philippines, mais considérée par Beijing comme appartenant à sa propre ZEE. L'intervention de la marine chinoise pour empêcher cette interception a permis aux bateaux de pêche de s'éloigner sans être inquiétés, mais a ouvert une crise politique sérieuse entre les deux pays. Les autorités de Manille comme celles de Beijing ont cependant fait preuve de modération dans le traitement du conflit, mais toutes deux ont été débordées par leur opinion publique d'une part, et, pour les Philippines, par l'opposition d'autre part qui a accusé le président Aquino de céder au diktat chinois au détriment de la souveraineté nationale. Ce type d'incidents risque de se multiplier à l'avenir car certains gouvernements de la région pourraient voir dans ce potentiel de crises et le soutien inévitable de Washington l'occasion d'instrumentaliser le nationalisme à leur profit sans prendre de grands risques. La Chine de son côté peine jusqu'à présent à trouver le ton juste dans ses relations avec l'ASEAN sur ce

dossier, partagée entre une opinion publique de plus en plus nationaliste et active via les réseaux Internet et la nécessité d'apaiser les tensions et de développer son *soft power.*

La question de l'islam est sans doute actuellement l'une des plus problématiques pour la Chine car le phénomène est relativement récent – les premiers actes de violence remontent à 1989 et, après une montée en intensité jusqu'en 1997, s'étaient relativement apaisés jusqu'en 2008 – et qu'elle manque donc à la fois d'expérience, de sensibilité quant aux fondements du problème et de structures étatiques adéquates pour faire face à la menace. La communauté musulmane en Chine, qui s'élève à 19 millions d'individus, est à 98% sunnite, à dominante soufie, et répartie entre musulmans considérés comme *Han* [désignés en Chine par le terme *Hui*] et populations allogènes, avec une majorité appartenant à la communauté ouïgoure.. Il s'agissait donc, jusqu'au retour du *jihad* en Afghanistan de quelques centaines de jeunes activistes et à l'apparition de financements venus de l'étranger, d'un islam plutôt quiétiste et modérément réticent à une plus grande intégration dans la communauté nationale. Depuis le retour des attentats en 2008 – qui sont actuellement nombreux dans l'Ouest mais ne sont pas rapportés aux médias par souci de ne pas accroître le sentiment d'instabilité parmi la population – les autorités se sont à nouveau engagées dans une politique de répression, qui n'atteint pas l'intensité et la violence qu'en rapportent les organisations ouïgoures et la presse étrangère mais se traduit plutôt par une contrôle permanent et de fortes contraintes sur la pratique religieuse, qui ne peut qu'accentuer la dégradation des relations entre la population Han et les minorités musulmanes. Cette spirale est difficile à enrayer dans un contexte où la Chine, face aux pressions américaines et européennes, adopte une attitude de plus en plus paranoïaque et n'arrive pas à raisonner sur ce dossier autrement qu'en terme de développement économique, seul susceptible aux yeux des responsables et des analyses chinois de stabiliser définitivement l'Ouest et de calmer les revendications. Seul un effort de compréhension des facteurs qui sous-tendent réellement ces revendications croissantes, assorti d'un travail en profondeur d'identification et de lutte contre les réseaux islamistes clandestins, pourrait progressivement rétablir un équilibre entre les autorités et la communauté musulmane et enrayer le processus de désintégration de l'Ouest chinois. Il est important par conséquent, dans l'intérêt tant de la communauté musulmane que de la Chine, d'apporter aux dirigeants chinois un éclairage nouveau sur cette problématique et les convaincre de réviser cette approche exclusivement policière et sécuritaire de la question.

Situation maritime

La Chine est une puissance fondamentalement continentale. Son expérience maritime dans l'Histoire fut très brève et remonte aux expéditions de l'amiral Zheng He – un amiral de confession musulmane aussi connu sous le nom de Hajji Mahmud Shamsuddin…- au XV^{e} siècle, puis la navigation maritime fut bannie sous la dynastie des Ming pendant deux siècles. Cette interdiction suscita donc le développement de la contrebande et affaiblit l'empire

chinois face aux empires occidentaux. Jusqu'en 1990, les efforts de défense de la Chine étaient orientés très largement vers l'intérieur du continent asiatique en raison de la menace soviétique et du conflit latent avec l'Inde depuis la guerre de 1962. Le démantèlement de l'URSS et le rapprochement rapide avec la Russie de Poutine incita les stratèges chinois à modifier leurs priorités et à orienter leurs efforts de défense vers la façade maritime, à l'Est. Naturellement, il s'agissait dès lors de faire face à la menace américaine et au redéploiement de la marine des Etats-Unis dans le Pacifique Ouest, et en particulier à Guam. Les responsables chinois décidèrent alors de renforcer l'effort de modernisation de la marine chinoise pour lui permettre, dans un premier temps, de repousser la présence navale américaine jusqu'à la *première ceinture d'îles*, celle qui s'étend du Sud du Japon au Nord de Bornéo en passant par Taiwan et les Philippines, puis ultérieurement à la *deuxième ceinture d'îles*, qui s'étend des îles Bonnin jusqu'aux îles Marshall et inclue l'île de Guam, base militaire américaine. 70% du potentiel industriel chinois se situant sur la côte orientale du pays de la Mandchourie au Nord jusqu'à l'île de Hainan au Sud, l'objectif est de mettre cette région à l'abri d'attaques surprises de la part des forces aériennes américaines. La durée de vol entre Guam et la côte chinoise est en effet d'environ 4 heures, alors que les avions américains aéroportés se trouvent aujourd'hui à moins de deux heures de vol. Il s'agit donc pour Beijing d'élargir à terme son espace stratégique et de contester aux Etats-Unis leur suprématie navale dans le Pacifique Ouest.

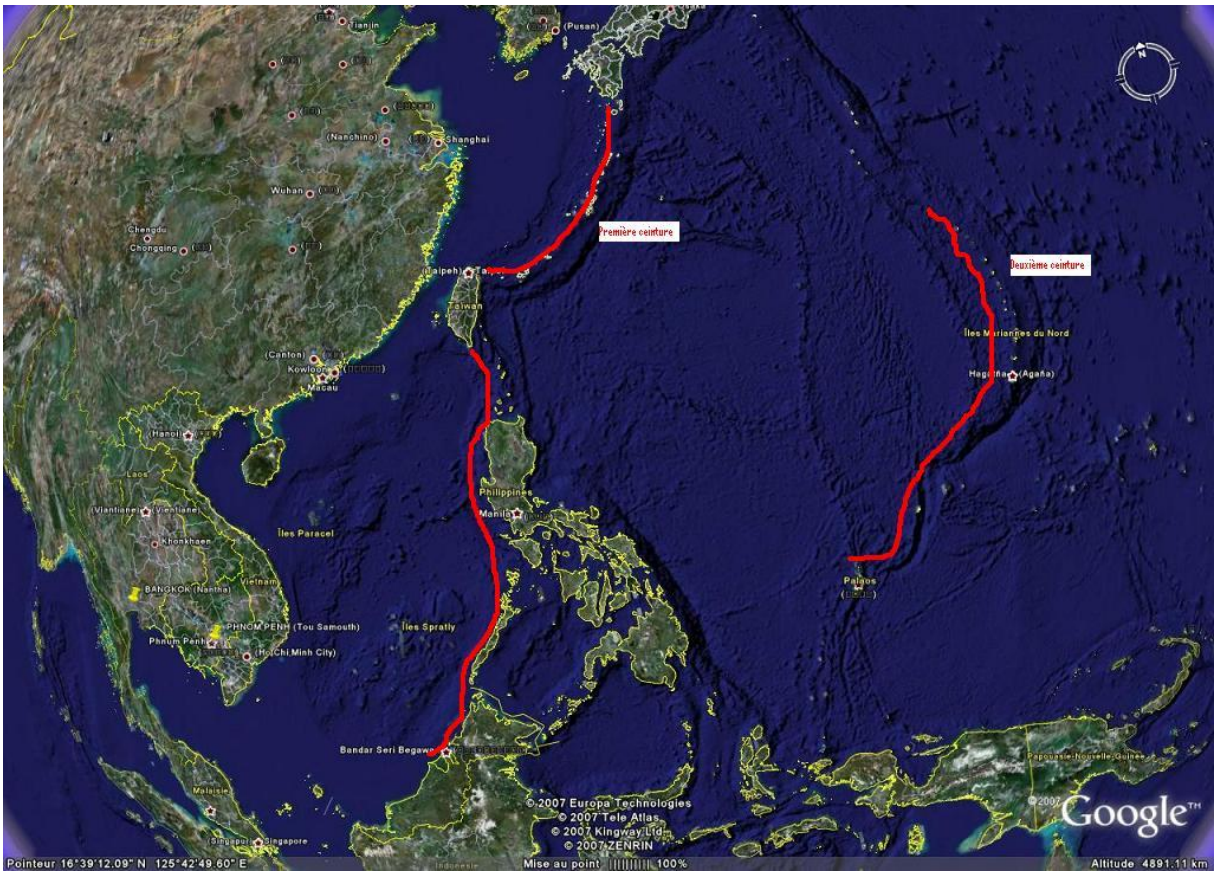

Par ailleurs, un effort notable est consenti dans le budget de défense chinois pour la constitution d'une marine océanique capable de s'aventurer de manière significative bien au-delà de ses limites traditionnelles, et donc assurer une présence dans l'océan indien et dans le Pacifique central et oriental. Les premiers signaux de cette volonté ont été envoyés par Beijing à l'occasion de la mise en place d'une force internationale de lutte contre la piraterie au large de la Somalie, puis avec l'opération remarquée et fortement médiatisée en Chine menée par une frégate chinoise en Méditerranée en 2011 pour participer à l'évacuation des ressortissants chinois pris au piège en Libye. L'ambition de la Chine est moins à ce stade de disposer d'une véritable marine océanique capable de rivaliser avec celle des Etats-Unis que de prouver à Washington, comme pour la politique spatiale, que ses capacités financières et technologiques lui permettent, en cas de nécessité impérative, d'atteindre très rapidement un niveau de puissance la mettant en mesure de résister aux pressions américaines, voire de conduire des opérations de représailles crédibles. Cette politique prend une dimension particulièrement sensible dans le cas de la mer de Chine méridionale et la mer de Chine orientale, face au Japon et à Taiwan, où cette force navale sera rapidement capable de mener ce que les analystes appellent une *stratégie anti-accès* interdisant aux forces américaines une intervention directe ou bien accroissant de manière extraordinaire le coût militaire d'une telle intervention.

Soft power déclinant vs. Soft power émergent ?

Au-delà des dimensions économique et militaire, le duel qui se déroule aujourd'hui pourrait être celui d'une rivalité entre un *soft power* américain déclinant et un *soft power* chinois émergent. Les Etats-Unis s'orientent actuellement vers ce qu'ils désignent sous le terme de *smart power*, formule de Joseph Nye, qui serait une combinaison entre *soft power* et *hard power*. Les huit années du mandat de Georges W. Bush ont en effet ressuscité certains concepts qui avaient été écartés dans les relations internationales, en particulier celui de *guerre préventive*, et l'affaiblissement économique des Etats-Unis consécutif à la crise économique et financière, qui s'est traduit par une plus forte dépendance financière à l'égard de la Chine et par un début de déclin relatif de leur influence globale, a conduit l'administration américaine et ses conseillers stratégiques à réviser la doctrine de puissance et à y incorporer de manière plus affichée l'usage de la force dans la politique étrangère, qui n'était à ce stade que du domaine de l'implicite. Toutefois, il convient de relativiser ce déclin du *soft power* qui demeure un paramètre central des relations internationales et dont l'inéluctabilité n'est pas encore à ce jour garantie, même si les responsables politiques américains semblent l'envisager très sérieusement.

La Chine pour sa part a initié une politique de développement de son *soft power* sans cependant avoir une perception fine des rouages de ce processus et des facteurs qui en sous-tendent le succès. Vu à travers le prisme culturel chinois, le *soft power* se réduit à la conjonction de l'influence économique et de la promotion à l'étranger de la culture classique

et de la langue chinoises. Cette vision ne repose donc que sur une politique dirigiste, à l'image du système politique chinois, qui ne perçoit pas la dimension créative des peuples et la nécessaire dose de liberté dont ces derniers ont besoin pour exprimer leur génie et le transformer en fait universel. Certes, les Etats-Unis ont mené une politique classique d'influence destinée à asseoir leur *soft power*, mais celui-ci n'a pas été le résultat exclusif de cette stratégie, ou plus précisément les actions menées par l'Etat ont surtout visé à soutenir la diffusion de ces produits culturels ou valeurs américains. Les actions les plus offensives et les moins camouflées, comme la création de la chaîne al Hurra sous l'administration Bush officiellement destinée à promouvoir ce *soft power* américain dans le monde arabe, ont été des échecs précisément en raison de leur caractère trop ouvertement propagandiste. Les restrictions à la liberté d'expression en Chine, si elles peuvent sous certains aspects trouver leur justification dans le besoin impératif de stabilité pour un pays de plus d'un milliard d'habitants, représentent un véritable handicap pour l'émergence de ce *soft power*. En outre, les différences culturelles considérables qui séparent la civilisation chinoise des cultures non seulement européennes ou américaines, mais également africaines ou arabo-islamiques, constituent un handicap non moins insurmontable face à cinq siècles de domination occidentale et à l'héritage de plus d'un siècle de colonisation.

La véritable menace que fait aujourd'hui peser la Chine sur le *soft power* américain, et plus largement occidental, est plutôt celle de l'émergence d'un modèle politique, économique et social différent, que les Américains nomment désormais *State Capitalism*, et qui s'appuie sur les succès remportés à travers trente années de réformes dans la construction d'une puissance mondiale. Ce modèle repose sur trois caractéristiques principales : un système politique autocratique dominé par un parti unique ; une économie de marché contrôlée par l'Etat ; une large liberté individuelle des citoyens (liberté de débats en petits cercles, liberté de mouvement, de choix dans la vie professionnelle etc.) conjuguée à une absence de liberté d'expression collective (syndicats, associations, presse etc.). Les résultats remarquables remportés au cours des trois dernières décennies en matière de développement incitent naturellement beaucoup de pays en voie de développement à étudier les ressorts de ce modèle et à en rechercher les possibilités d'application adaptées à leur propre contexte politique, économique et social. Les délégations africaines, latino-américaines et arabes ne cessent de se presser à Beijing pour mieux comprendre ce modèle et en tirer des pistes d'action pour leur propre développement. Certains régimes arabes issus des révoltes de l'année 2011, qui avaient tout d'abord exprimé leur insatisfaction sinon leur colère face à l'attitude de la Chine au moment des révoltes et à son soutien aux autocrates arabes, en particulier en Libye et en Egypte, se tournent désormais ouvertement vers Beijing pour obtenir à la fois son soutien économique et y chercher des solutions aux problèmes immédiats auxquels ils sont confrontés. Cette forme de *soft power* porte sévèrement atteinte à la domination occidentale et à l'affirmation du modèle démocratie parlementaire/privatisations de l'appareil productif comme condition incontournable du développement. La crise financière a renforcé pour de nombreux pays la pertinence de ce

modèle chinois, qui d'ailleurs ne conteste nullement la validité du principe démocratique, très souvent évoqué par les dirigeants chinois dans leurs discours comme objectif à terme, mais inverse les priorités en matière de développement en considérant le développement économique comme prioritaire sur la libéralisation politique. C'est sur cette question essentielle que se joue donc de plus en plus le désaccord entre la Chine et ses partenaires occidentaux, alors que de fortes convergences existent en réalité, au-delà des déclarations officielles, sur le libéralisme économique. Ce n'est pas l'idéologie libérale en tant que telle qui est sujette à débat mais le rapport entre l'Economique et le Politique. La victoire définitive de l'un ou l'autre des deux modèles conditionnera naturellement l'avenir de la planète. Pour faire face à cette émergence menaçante d'un modèle alternatif, les Etats-Unis s'efforcent depuis plusieurs années, et le mouvement a débuté sous l'administration Bush, de construire un nouveau bloc occidental face à la Chine, après avoir en vain tenté, sous la même administration, de coopter la Chine pour la neutraliser en lui faisant accepter le concept de G-2. Ils instrumentalisent pour cela le concept d'*Occident*, construction de l'esprit, pour renforcer l'antagonisme politique et idéologique préexistant entre Européens et Américains d'une part, Chinois de l'autre. Le discours australien d'Obama est sur ce point éclairant et se situe dans la continuité des discours de Georges W. Bush et, surtout, de la thèse de Samuel Huntington sur le *Choc des civilisations.* L'appel à des valeurs de liberté, de démocratie, de respect de « normes universelles », de liberté religieuse etc. s'adresse tout particulièrement à la Chine, ce qui est d'ailleurs affirmé lorsqu'il appelle nommément la Chine à reconnaître l' « importance des normes internationales » et « respecter les droits humains universels du peuple chinois ». Conscients de leur fragilité face à l'émergence de la puissance chinoise et à l'impact de son influence économique, les Etats-Unis renouent avec la logique des blocs de l'époque de la guerre froide. Mais entre ces deux ensembles politiques se situe un autre acteur susceptible de prendre une importance considérable dans le nouvel ordre international, le monde arabe, qu'il est donc préférable de s'efforcer d'attirer dans le camp américain comme cela a été évoqué précédemment. Dans ce domaine, la Chine se trouve en position de faiblesse pour les raisons déjà évoquées liées à son rapport à l'islam et devra accomplir des efforts considérables pour atténuer ce handicap. L'idée de l'existence d'un troisième bloc autonome – le bloc arabe ou arabo-islamique – demeure à ce stade cependant une illusion tant l'influence des Etats-Unis sur la plupart des Etats concernés demeure grande, à quelques rares exceptions près.

Les débats aux Etats-Unis et en Chine

Aux Etats-Unis comme en Chine émergent des débats de plus en plus virulents sur la question des relations sino-américaines. S'opposent essentiellement aux Etats-Unis un courant libéral, démocrate et affairiste soucieux de préserver de bonnes relations avec Beijing afin de continuer à en tirer des bénéfices personnels très importants, et un courant néoconservateur qui, bien qu'affaibli par les années Bush, n'a pas disparu et pourrait revenir en force à l'occasion de la prochaine élection présidentielle américaine. La personnalité la

plus active et influente du premier courant est l'ancien Secrétaire d'Etat Henry Kissinger, l'homme du rétablissement des relations avec la Chine de Mao Zedong, qui appuie sa démonstration sur une approche très pragmatique de la puissance chinoise, mais qui a titre très personnel tire des bénéfices importants de sa relation privilégiée avec les dirigeants chinois. Il défend la thèse selon laquelle les Etats-Unis, s'ils doivent demeurer vigilants, ne peuvent raisonnablement tenter de contenir l'émergence chinoise et doivent plutôt s'y adapter et maximaliser leurs bénéfices, considérant que la guerre est un *choix* et non une *fatalité*[5]. Le président Obama, dans la première partie de son mandat, semblait avoir plutôt adopté cette approche et sa première visite officielle en Chine avait été, grâce à cela, un succès pour les critères chinois dans la mesure où il n'avait ni évoqué publiquement la question des droits de l'homme et de la démocratie, ni critiqué ouvertement le gouvernement chinois en l'appelant à une plus grande ouverture comme le faisaient régulièrement ses prédécesseurs, ce qui lui avait valu de violentes critiques dans son propre pays. Mais avec l'approche de la campagne présidentielles et face aux attaques répétées et virulentes de l'opposition contre sa politique étrangère, jugée complaisante et faible, en particulier face à l'Iran et à la Chine, et les pressions du lobby militaro-industriel, pour lequel les retraits de troupes d'Iraq et d'Afghanistan représentent une perte financière considérable et pour lequel la perspective d'une absence d'ennemi clairement identifié constitue un véritable *risque industriel*, Obama a durci le ton envers Beijing sur plusieurs dossiers.

Du côté républicain, si les néoconservateurs sont résolument antichinois et militent depuis des années pour l'indépendance de Taiwan, le candidat Mitt Romney, dont la culture internationale est quasiment aussi faible que l'était celle de G.W. Bush au moment de son élection, affiche des positions fermes sur les grands contentieux entre les deux pays : la valeur du Yuan, la propriété intellectuelle et les droits de l'homme. Toutefois, il n'y a là rien de nouveau pour un candidat à la présidence qui doit afficher sa fermeté en politique étrangère, particulièrement à l'égard de la Chine à cause de la dimension économique que revêt le sujet pour l'opinion publique américaine. Lorsque Romney évoque "they can't hack into our computer systems and steal from our government. They can't steal from corporations"[6], il fait naturellement abstraction du rôle du système américain Echelon basé en Grande Bretagne et des dommages considérables qu'il inflige, grâce à des méthodes d'espionnage illégales, à de nombreux pays et en particulier aux…industriels européens. L'inexpérience et l'ignorance du candidat Romney seraient d'autant plus dangereuses en cas de victoire que, contrairement à G.W. Bush, il semble avoir un avis arrêté sur tous les sujets là où Bush se contentait d'avouer son ignorance, souvent avec humour. Les néoconservateurs pourraient alors revenir en force, profitant de la vague populiste et fascisante des mouvements comme le *Tea Party*, et générer des tensions croissantes tant

[5] *The Future of U.S.-Chinese Relations, Conflict Is a Choice, Not a Necessity*, Henry Kissinger, Foreign Affairs, March-April 2012.
[6] November 12, 2011: CBS News/ National Journal's GOP Debate, Spartanburg, South Carolina.

avec la Chine qu'avec nombre d'autres acteurs du système international, en particulier la Russie. Dans une récente interview à CNN, Romney affirmait en effet de manière péremptoire que l'*ennemi géopolitique n°1* des Etats-Unis était la Russie[7]… Cette attitude contribuera certainement à renforcer la solidarité russo-chinoise sur les grands dossiers internationaux si Obama venait à être battu à l'élection présidentielle.

En Chine, la situation est quelque peu ambiguë. Il existe d'un côté au sein de l'opinion publique une assez grande fascination pour la « réussite » américaine, en particulier économique. Le *soft power* américain s'exerce pleinement, surtout parmi la jeunesse. Les critères américains d'éducation demeurent la seule valeur reconnue pour envisager une carrière au plus haut niveau de l'Etat et du Parti, tout au moins dans le cadre des affaires économiques et de la gestion administrative. La plupart des enfants des dirigeants du PCC au niveau du Bureau Politique poursuivent leurs études aux Etats-Unis à un niveau ou un autre. Au-delà des discours de circonstance destinés au grand public, et à des courants d'opinion de plus en plus nationalistes, ce n'est pas le « modèle américain » qui est décrié au sein du PCC mais plutôt l'hostilité constante marquée par les administrations américaines successives à l'égard de la Chine et, probablement, dans une perspective plus psychanalytique, le refus des Etats-Unis, la puissance admirée et sans doute enviée, de reconnaître pleinement les succès remportés par la Chine depuis trois décennies. La composante la plus fermée à l'influence américaine et la plus rigide dans les échanges avec Washington se retrouve surtout au sein de l'armée, dans la génération encore au pouvoir et issue de l'époque maoïste. Les rares déclarations violentes et menaçantes à l'encontre des Etats-Unis sont toujours le fait d'officiers supérieurs dont la hiérarchie politique ne semble pas toujours valider les propos, mais dont ceux-ci ne sont pas censurés afin de donner des gages à une opinion publique de plus en plus souverainiste.

Conclusion

Si nous acceptons l'analyse de Ian Bremer quant à la formation d'un *G-Zero World*[8], l'ordre international nouveau pourrait donc s'orienter vers une satellisation de la puissance autour de quelques pôles, Etats-Unis et Chine d'une part occupant les 1ère et 2ème places mondiales au plan économique pour le moment, l'Union Européenne d'autre part, et à un niveau moindre une partie du monde arabo-islamique – mais laquelle ? – et certains BRICS, essentiellement la Russie et l'Inde. Face à cette *crise du leadership*, chaque pôle s'efforcerait de maximaliser les avantages de sa puissance économique et de son influence pour occuper des positions dominante dans la 2ème moitié du siècle lorsque se posera avec une cruelle acuité le problème des ressources naturelles, et plus spécifiquement du pétrole, si la « communauté internationale » n'a pas d'ici-là évolué vers une meilleure gouvernance mondiale face aux défis qui lui sont communs, en particulier ceux de l'environnement et du

[7] *Russia is our number one geopolitical foe*, Interview of Mitt Romney, CNN, March 26th, 2012.
[8] *A G-Zero World*, Foreign Affairs, March 2011.

climat. Il faut toutefois demeurer réaliste et admettre que cette quasi omnipotence américaine et cet extraordinaire *soft power*, unique dans l'Histoire, ne s'évanouiront pas en quelques décennies même s'ils s'affaiblissent sensiblement face à l'émergence de rivaux. C'est précisément dans ce créneau historique que la puissance américaine est susceptible de devenir la plus dangereuse pour la stabilité mondiale. Le sentiment d'être un peuple « élu », que les Américains partagent pour le moment avec Israël, ne peut qu'inciter les administrations américaines successives à tenter par tous les moyens de protéger cette suprématie des Etats-Unis perçue comme une volonté divine. Toutefois, l'altération rapide de la composition ethno-religieuse de la population américaine, avec en particulier la montée en puissance de la composante latino-américaine, qui revendique de plus en plus une participation directe aux grandes décisions d'orientation du pays, pourrait contribuer à affaiblir la toute-puissance des WASP et à modifier progressivement les priorités stratégiques des futures administrations américaines. En outre, la croissance rapide des composantes chinoise et du sous-continent indien de cette population pourrait également influencer de manière très significative les rapports avec la Chine et l'Inde émergentes. La priorité exclusive accordée dans la politique étrangère américaine à la défense des intérêts israéliens, souvent au détriment de ceux des Etats-Unis eux-mêmes, pourrait bien dans ce cas disparaître au bénéfice d'une approche plus *asiatique* et moins contrainte par les conflits du Proche et Moyen Orient. L'influence chinoise en particulier ne serait pas alors le fait d'un *soft power* culturel et politique mais d'une politique d'influence menée à travers la diaspora et l'immigration chinoise, tant aux Etats-Unis qu'en Europe. Le monde arabo-musulman devrait donc, dans un tel contexte, trouver sa propre voie, médiane, entre les intérêts des deux principaux blocs, mais en choisissant dans une première étape, pour garantir son indépendance fortement compromise depuis plus d'un quart de siècle auprès des Etats-Unis, un rapprochement séreux et construit avec la Chine dans cette phase historique où celle-ci recherche à comprendre les clés de la puissance durable et globale…

1er juillet 2012

Les Cahiers Stratégiques

Série non régulières qui s'intéresse aux affaires stratégiques.

Les Relations Sino - Américaines

état des lieux, perspectives et stratégies

Lionel Vairon

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

Volume: N°1
Octobre 2012